



# جامعة الناصر

## AL-NASSER UNIVERSITY

### رؤية تربوية لتطوير دور الجامعات اليمنية في مكافحة ظاهرة الفساد

أ.د/ يحيى منصور بشر علي

أستاذ مشارك-كلية التربية – جامعة إب

AUTHORIZED BY AL-NASSER UNIVERSITY'S RESEARCH OFFICE  
جميع حقوق النشر محفوظة لمكتب البحوث والنشر بجامعة الناصر

## رؤية تربوية لتطوير دور الجامعات اليمنية في مكافحة ظاهرة الفساد

أ.د/ يحيى منصور بشر علي

أستاذ مشارك-كلية التربية - جامعة إب

هدف إلى تقديم رؤية تربوية إجرائية وتنفيذية تساعد المسؤولين في الإعداد والتحضير لتخطيط وتطوير دور الجامعات اليمنية في مكافحة ظاهرة الفساد، في ضوء مفاهيم ومبادئ وتعاليم المنهج الإسلامي، بحيث تكون قادرة على مواجهتها ومكافحتها في المجتمع، والبدء بعملية تطوير شامل وجذري لدورها يتعدى الشكل إلى المضمون وجودة الأداء، وذلك بهدف إحداث تطوير نوعي في مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها والارتقاء بها إلى المستويات المنشودة التي تُكوّن المجتمع المتعلم والمنتج والساعي إلى الرقي والتقدم بحيث يشترك في ذلك كافة منتسبيها واتباع البحث المناهج البحثية الآتية:

- المنهج الوصفي في وصف وتحليل واقع ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية ودور الجامعات بمختلف منتسبيها في مكافحتها وفق رؤية المنهج الإسلامي كما تحدده المراجع والمصادر والدراسات والقوانين واللوائح والتقارير الرسمية المحلية والأجنبية.
- المنهج التطويري وذلك في تطوير دور الجامعات اليمنية وفق رؤية تربوية علمية إسلامية تم بناءها في ضوء تحليل الأطر النظرية والاتجاهات والخبرات والتجارب العالمية وواقع ظاهرة الفساد في اليمن ونتائجها على أداء الجامعات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى الحكومية والأهلية .

### الملخص

# 4

أولاً: الإطار المنهجي العام للبحث:

مقدمة

تعد الجامعات مؤسسات تربوية لصناعة قيادات المجتمع وقادة الفكر والمخططين والتربويين كما تعد بيئة لتنمية الإبداع والابتكار في مختلف قطاعاته ومن هنا احتلت الجامعات حيزا كبيرا من اهتمام الدول وأصبحت تؤدي أدوارها المتمثلة في نقل وتنمية المعرفة والقيام بالبحوث العلمية وخدمة المجتمع بكافة شرائحه ، وحل مشاكله الاجتماعية والاقتصادية وفق منهجية علمية مدروسة ، لذا فإنها تقوم بادوار عديدة منها خدمة المجتمع وذلك بسبب الضغوط الاجتماعية الداخلية والخارجية للجامعات مما فرض عليها تعدد أدوارها نتيجة تعدد حاجات ونشاطات ومشكلات المجتمع والذي يحتم عليها التعايش مع مجتمعها بحيث تصبح مركزا لإعداد المهنيين في شتى المجالات والتخصصات .(السنبلي وعبد الجواد، 1993، 17) وتعد ظاهرة الفساد إحدى مشاكل المجتمع الرئيسية قديما وحديثا يفرض على الجامعات ضرورة وضع رؤى تمكن كافة منتسبيها القيام بمكافحتها أو للحد منها أو إزالتها .(الأعرجي 2006، 128) كونها تمثل سلوكا إنسانيا مناقضا للقيم والتعاليم الدينية وأهداف المجتمعات بكافة شرائحها، لذا نلاحظ اهتمام المنظمات المحلية والإقليمية والدولية والباحثين بموضوع ظاهرة الفساد بسبب الآثار السلبية الناجمة عنها كونها تمثل ظاهرة اجتماعية سلبية تهدد الإنسانية والحياة برمتها كما تمثل تهديدا خطيرا لجميع الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتستنزف موارده وتعطل قدراته وتعرقل الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتفاقم أزمت الفقر والبطالة .(الشامي ، 2007، 757) وأصبحت سلوك بشري وجدت مع وجود المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ ، وتحدث عنها القرآن الكريم في أكثر من سورة وجعلته بعض الدساتير خيانة عظمى تعادل خيانة الوطن ، وهذا يفرض على الجامعات إعادة هندسة أدوارها وأهدافها لمساندة المجتمع وتعديل سلوكياته كونها تعد من المؤسسات التربوية والاجتماعية والمسئول الرئيس عن ذلك وإعادة النظر في خططها وبرامجها وتنظيماتها وتصميم البرامج والنشاطات الخاصة بذلك .(Caiden,2001.20) والجامعات اليمنية كغيرها من الجامعات العالمية يتطلب منها إعادة استراتيجياتها بما يتوافق ووضع حلول ومعالجات تربوية جذرية لظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية والتي أصبحت سلوك يمارسه الأفراد والجماعات والقيادات بمختلف مواقعها بشكل مخطط أو غير مخطط يتنافى كليا مع تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف الذي يؤمن به المجتمع ، وبالرغم من الإجراءات التي اتخذتها الدولة والحكومة لمكافحتها ومنها إنشاء هيئة خاصة بذلك ووضع الإستراتيجيات اللازمة لها وتفعيل الأجهزة الرقابية والقضائية إلا أنها لم تساهم في القضاء على الظاهرة كونها أصبحت ظاهرة تربوية سلبية يستعصى إزالتها أو الحد منها إلا من خلال الجامعات وإعادة دورها وتصميم برامجها كونها المسؤولة عن إصلاح وتعديل قيم وسلوك أفراد المجتمع وتزويد كافة مؤسساته بالكوادر البشرية المؤهلة والمؤمنة بقيم وتعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء ومستفيدة من خبرات وتجارب الجامعات العربية والعالمية ومتطلبات التغيرات والتطورات العلمية والمجتمعية التي أفرزتها ظاهرة العولمة وبشكل يتلاءم مع مجابهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة 2006، 88) لذا فإن البحث الحالي يعد محاولة علمية لتقديم الرؤى التربوية التي ينبغي على الجامعات القيام بها للمساهمة في القضاء على تفشي ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية اليمنية في ضوء مبادئ وتعاليم ديننا الحنيف .

مشكلة البحث وأسئلته :

تؤكد الدراسات والتقارير الصادرة عن الجهات الرسمية أن ظاهرة الفساد تفشت بصورة متنامية في المؤسسات الاجتماعية الحكومية والأهلية ومنها الجامعات حتى أصبحت ظاهرة سلوكية مستفحلة لدى كافة الأفراد والقيادات في هذه المؤسسات بحيث لا يمكن مواجهتها إلا من خلال قيام الجامعات اليمنية بالعديد من الأدوار الإدارية والأكاديمية التربوية عن طريق إعداد وتأهيل الكفاءات والقدرات التي سنتولى زمام أمور مؤسسات المجتمع وتعمل على تعميق القيم والسلوكيات الدينية والإدارية والأكاديمية الصحيحة الهادفة إلى تعميق خطورة ظاهرة الفساد والقيام بمكافحتها باعتبار ذلك واجبا دينيا ووطنيا وتربويا على كل فرد من أفراد المجتمع في مختلف مواقعهم ، وبصورة أدق تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي :

ما الرؤية التربوية لتطوير دور الجامعات اليمنية في مكافحة ظاهرة الفساد في المجتمع في ضوء المنهج الإسلامي الحنيف؟

ويمكن معرفة ذلك من خلال معرفة الأسئلة الفرعية الآتية :

- 1- ما رؤية المنهج الإسلامي نحو ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية ؟
  - 2- ما الأطر النظرية لظاهرة الفساد وأثاره وأسبابه في المؤسسات الاجتماعية ؟
  - 3- ما الأطر النظرية لدور الجامعات في خدمة المجتمع ؟
  - 4- ما واقع ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية اليمنية كما تحدده الإستراتيجيات والدراسات والبحوث والتقارير الصادرة عن المنظمات والجهات الداخلية والخارجية ؟
  - 5- ما الجهود الرسمية التي بذلتها وتبذلها الحكومة اليمنية لمكافحة ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية ؟
  - 6- ما واقع دور الجامعات اليمنية في مكافحة ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية ؟
- هدف البحث : يهدف البحث إلى تصميم رؤية تربوية لتطوير دور الجامعات اليمنية في مكافحة ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية من خلال معرفة :
- 1- رؤية المنهج الإسلامي نحو الفساد في المؤسسات الاجتماعية .
  - 2- الأطر النظرية لظاهرة الفساد وأسبابه وأثاره وقياسه في المؤسسات الاجتماعية .
  - 3- الأطر النظرية لدور الجامعات في خدمة المجتمع.
  - 4- واقع ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية اليمنية كما تحدده الإستراتيجيات والدراسات والبحوث والتقارير الصادرة عن المنظمات والجهات الداخلية والخارجية .
  - 5- الجهود الرسمية التي بذلتها وتبذلها الحكومة اليمنية لمكافحة ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية
  - 6- دور الجامعات اليمنية في مكافحة ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية .
- أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في النقاط الآتية :

(1) إن البحث يقدم رؤية تربوية علمية لمكافحة ظاهرة الفساد في مؤسسات المجتمع والتي أصبحت ظاهرة اجتماعية عالمية أفرزت أثار ضارة وخطيرة على كافة المجتمعات فقيرة كانت أم غنية وسببت مشكلات ومخاطر على استقرار وأمن تلك المجتمعات وأدت إلى تقويض سيادة القانون وانتهاكات حقوق الإنسان وانتشار الجريمة والفقر وإعاقة التنمية ، وذلك وفق رؤية مبادئ وتعاليم وضوابط ديننا الإسلامي الحنيف .

- (2) إن النتائج التي سيتوصل إليها البحث سيستفيد منها كافة القيادات والمنتسبين في الجامعات والمؤسسات الاجتماعية الحكومية والأهلية وذلك من خلال وضع الخطط التنسيقية بينها وبين الجامعات اليمنية في مجالات التدريب والتأهيل أو إعادة التأهيل والقيام بدراسات العلمية حول المشكلات التي تواجهها هذه المؤسسات بسبب ظاهرة الفساد.
- (3) إن النتائج التي سيتوصل إليها البحث تقيد صانعي القرار في الجامعات والمؤسسات الحكومية والأهلية وفق أسلوب علمي ووضع المعالجات الجذرية لظاهرة الفساد ، وإصدار التشريعات القانونية التي تفعل دور الجامعة وفق الرؤية المقترحة في هذا البحث.
- (4) إن النتائج التي سيتوصل إليها البحث تقيد المخططين والمهتمين والباحثين في التعليم الجامعي والمنظمات المتخصصة الداخلية والخارجية بالمعلومات والإجراءات التربوية التي تحدد دور الجامعات في مكافحة ظاهرة الفساد باعتبارها الوسيلة الرئيسة في ذلك .
- (5) يعد البحث الحالي محاولة علمية توضح دور الجامعات اليمنية في مكافحة ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية الحكومية والأهلية تجرى لأول مرة على مستوى الجامعات اليمنية بحسب علم الباحث.

حدود البحث : يتحدد البحث الحالي بتقديم رؤية تربوية إجرائية لتطوير دور الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية إداريا وأكاديميا من خلال إعادة تأهيل ومساهمة و مشاركة كافة منتسبها (قيادات ، أعضاء هيئة التدريس، الإداريين ، الطلبة ) في مكافحة ظاهرة الفساد في كافة المؤسسات الاجتماعية الحكومية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني وذلك من خلال إعادة الخطط والبرامج الدراسية والإجراءات الإدارية والأكاديمية بأسلوب يؤدي إلى مخرجات فاعلة وقادرة على تحقيق أهدافها وأدوارها بكفاءة وفاعلية عالية، وذلك خلال العام الجامعي 2009م/2010م.

تعريف المصطلحات :

### (1) الرؤية التربوية:

ويقصد بها في البحث الحالي التصورات التربوية المستقبلية المقترحة لتطوير دور الجامعات اليمنية التي ينبغي أن تقوم بها لمكافحة ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية وبحيث تكون قابلة لاستيعاب المستجدات في العلوم الإسلامية والتربوية والموضوعات والأساليب والوسائل في عملية مكافحة ومحاربة ظاهرة الفساد.

(2) **دور الجامعات :** يقصد بها مجموعة السلوكيات والإجراءات والأعمال والبرامج التربوية إداريا وأكاديميا لإعداد وتأهيل كوادر بشرية ومخرجات ذات جودة عالية مؤمنة وقادرة على مكافحة ظاهرة الفساد في كافة المؤسسات الاجتماعية الحكومية والأهلية .(الدوري ، 2001، 97) والبحث الحالي يتبنى هذا التعريف .

### (3) ظاهرة الفساد : هناك العديد من التعاريف منها :

- الفساد انحراف أخلاقي لبعض العاملين بمؤسسات المجتمع (حجازي ، 2001، 73)
- الفساد هو الخروج عن القوانين والأنظمة وعدم الالتزام بها أو استغلال غيابها أو الفجوات في مضمونها من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لصالح الفرد أو جماعة معينة .(الشامي ، 2007، 737)

ويعرف إجرائيا : مجموعة السلوكيات غير الأخلاقية لبعض الأفراد والقيادات في المؤسسات الاجتماعية اليمنية والمتمثلة بالخروج عن القوانين واللوائح وعدم الالتزام بها وتكييفها وفق مصالح خاصة مستخدمين

في ذلك وسائل عديدة منها الرشوة ، الوساطة ، المحسوبية والتي ينبغي مكافحتها تربوياً من خلال قيام الجامعة بإعادة دورها وتخريج كوادر مؤهلة قادرة على مكافحتها .

4) **المؤسسات الاجتماعية**: ويقصد بها في البحث الحالي جميع المؤسسات والأجهزة الحكومية (الوزارات ، الهيئات ، المصالح ، البنوك..الخ) والأهلية (المنظمات ، الجمعيات، النقابات ، والاتحادات ، الأحزاب..الخ) في المجتمع والتي حددت بموجب القوانين الصادرة عن الجهات الرسمية في اليمن .

منهج البحث وإجراءاته: لتحقيق أهداف البحث تم القيام بالإجراءات الآتية :-

### 1- استخدام المناهج البحثية الآتية:

2) المنهج الوصفي في وصف وتحليل واقع ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية ودور الجامعات بمختلف منتسبيها في مكافحتها وفق رؤية المنهج الإسلامي كما تحده المراجع والمصادر والدراسات والقوانين واللوائح والتقارير الرسمية المحلية والأجنبية.

3) المنهج التطويري وذلك في تطوير دور الجامعات اليمنية وفق رؤية تربوية علمية إسلامية تم بناءها في ضوء تحليل الأطر النظرية والاتجاهات والخبرات والتجارب العالمية وواقع ظاهرة الفساد في اليمن ونتائجها على أداء الجامعات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى الحكومية والأهلية .

2- جمع المعلومات من خلال المصادر والمراجع والدراسات والبحوث ذات العلاقة بموضوع البحث والقوانين واللوائح الخاصة بالتقارير المحلية والأجنبية بمكافحة الفساد بالمؤسسات الاجتماعية الحكومية والأهلية بالإضافة إلى تصفح مواقع الانترنت لمعرفة تجارب وخبرات دور الجامعات العربية والأجنبية ومن ثم تحليل المعلومات وتنظيمها .

3- تصميم وبيان الآلية التربوية المقترحة في تطوير دور الجامعات اليمنية وفق خطوات بناء الآليات العلمية الموضحة في هذا البحث.

4- تم عرض الآلية المقترحة على عينة مقصودة من الخبراء المتخصصين في الإدارة الجامعية بلغت (8) وذلك للحكم على واقعيتها ومصداقيتها ومدى ملاءمتها لخصوصية وإمكانية قيام الجامعات بها حيث أشارت نتائج ذلك إلى أهميتها وضرورة البدء باتخاذ الإجراءات القانونية لتنفيذها.

ثانياً : الخلفية النظرية والدراسات السابقة  
أ) الخلفية النظرية :

### 1- رؤية المنهج الإسلامي للفساد في المجتمع :

الإسلام منهج متكامل ونظام شامل للحياة الإنسانية دينياً ودنيوياً ، فهو دين الله سبحانه وتعالى الذي أوحى بتعاليمه السمحاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وكلفه بتبليغه للناس كافة ودعوتهم إليه من خلال القرآن الكريم فبلغه كما تلقاه وبين مجمله وطبق بالعمل نصوصه حتى تلقاه عنه الناس جيلاً بعد جيل وزماناً عقب زمان إلى أن وصل إلينا كما نزل متواتراً ولا شك فيه ولا اختلاف . (شلتوت ، 1980 ، 7) وتمثلت شخصية الرسول صلى الله عليه وسلم تطبيقاً وسلوكاً ومنهجاً (تخطيطاً ، وتنظيماً ، وتوجيهاً ، وتقويماً ) وبذلك أرسى قواعد ومبادئ وعمليات الإدارة العربية الإسلامية التي عملت على لم الشتات للأمة ومنحها هويتها المفقودة بعد أن غدت مختزقة من قبل تيارات منهجية يشوبها الاغتراب والاضطراب واستمر هذا النهج حتى نهاية الدولة العباسية بعدها أصبحت الإدارة العربية الإسلامية تعيش مرحلة التناقضات السريعة حتى وقتنا الحاضر كما تواجه تحديات العالم العربي في فرض أنماطه النظامية والإدارية والفلسفية عليها ، وبالرغم من ذلك فإن للإسلام الحنيف أسلوبه الخاص في الإدارة وفيه من النظم

والممارسات والحلول الإدارية للمشكلات الاجتماعية والإدارية المعاصرة ما يمكن أن يفني ويغطي الأغراض والأهداف كما أنها قدمت وستبقى تقدم حلولاً إلهية لمشكلاتها الإنسانية والتقنية التي تعجز عن تقديمها اليوم الإدارة الوضعية الغربية وفي هذا الصدد يؤكد أحد الكتاب أنه "حري بنا أن نلوذ بما نمتلك لا أن نلوذ بمن يمتلكنا ويملي علينا شروطاً للتطوير والإصلاح الإداري" وهذا يعني أن الإدارة في الإسلام قدمت للبشرية الكثير من المبادئ والتوجهات الإدارية الخصبة والنقية وهي بحاجة إلى تكثيف الجهود البحثية لاستخراج المقومات السليمة للإدارة والسلوك الإداري من خلال تحليل المضامين الإسلامية لمواجهة المشكلات الاجتماعية والإدارية في مختلف مؤسساته (الفهداوي، 2001، 15-16) ومن أهم هذه المشكلات تفشي ظاهرة الفساد التي أكدت على تحريمها الشريعة الإسلامية السمحاء فالآيات القرآنية الكريمة تناولتها تجاوزت (50 آية) تنهى عنها وتحذر منها لأن الفساد مفسد للعقل والمال ولمقاصد الشريعة الإسلامية السمحاء كما أن هناك (11 آية) تبين عقاب المفسدين وهو العقاب الذي أقره الله سبحانه وتعالى لهم كقوله تعالى ("إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم جزاء في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم") (المائدة الآية، 33). والمتأمل في هذه الآية الكريمة يلاحظ أن عقوبة المفسدين في المؤسسات الاجتماعية تراوحت بين القتل وتقطيع الأيدي والأرجل إلى النفي من أوطانهم تبعاً لاختلاف الظروف المكانية والرمانية وتباين الآثار المترتبة عن الفعل الفاسد أما عقابهم في الآخرة فقد ورد في قوله تعالى ("ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد وإذ قيل له أتق الله أخذته العزة بالإثم فحسبه جهنم ولئیس المهاد") (البقرة، الآيات، 204-206)

كما أن للسنة النبوية المطهرة حكمها المتميز لظاهرة الفساد منها قول الرسول صلى الله عليه وسلم { لعن الله الراشي والمرتشي والرائش بينهما } وقوله صلى الله عليه وسلم { ما بال عامل نبعثه فيجيء ويقول هذا لكم وهذا أهدي إلي ألا جلس في بيت أبيه وأمه فينظر أبهدي إليه أم لا } .

(الكبيسي، 1994، 23-24)

يتضح مما سبق أن الإدارة الإسلامية تتعامل مع القضايا والمشاكل الإدارية في المؤسسات الاجتماعية ومنها ظاهرة الفساد وفق خصوصية تتمثل بالآتي: (الفهداوي، 2001، 79-80).

(1) تجمع بين أصولها المرجعية وأساليبها الإنسانية التطبيقية وتقوي حلولها بالأفكار والاجتهاد العقلي المستند إلى تلك الأصول المرجعية لغرض إدارتها لكل زمان ومكان وفق مضامين الدين والآخرة إلى جانب مضامين الواقع والدنيا والسمو الروحي والعمل العقلي بهدف التطور والارتقاء في تحقيق المصلحة الشرعية للمجتمع .

(2) تتعامل مع المشكلات الاجتماعية وفق رؤية تربوية إيمانية ملتزمة بأوامر الخالق سبحانه وتعالى ونواهيهِ وتدعو إلى إقرار التوازن بين المادة والروح وبين الحقوق والواجبات وتعميق العلاقة الإنسانية بين الرئيس والمرؤوس وتتفاعل مع الحاضر والانطلاق نحو المستقبل بإخلاص ونزاهة وتحقيق متطلبات القوة والأمانة في العمل .

(3) تعطي أهمية لمبدأ المسئولية لمواجهة الظواهر الاجتماعية ومنها الفساد ومراقبة أداءها والإشراف عليها والمحاسبة والإتقان في أداءها .

(4) وثقت العلاقة التلازمية بين القادة والمرؤوسين واعتبار عملهم لمواجهة الظواهر الاجتماعية عملاً تكليفاً أساسه الدين وبنائه الإصلاح والمصلحة ووسيلته التربية الصالحة .

## 2- الفساد (مفهومه ، أسبابه ، أشكاله ، قياس الفساد ، أثاره) .

أ) مفهوم الفساد: تشير كثير من الأدبيات والدراسات إلى العديد من التعريفات من أهمها تعريف المركز الألماني الكندي للتنمية الدولية إذ يرى أنه يقصد به إساءة استخدام المنصب العام من أجل تحقيق المكاسب الشخصية أو لمصلحة شخص أو جماعة ما .(محسن ، 2005 ، 1) كما قدم كلا من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمات الشفافية الدولية تعريفا للفساد وهو سوء استخدام السلطة العامة (الوظيفة العامة) بغرض تحقيق مكاسب خاصة (أماني، 2006، 360).

ب) أسباب الفساد: هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية منها (عربية ، 200 ، 15-20):

- الأسباب الاقتصادية: ومنها التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية ، انخفاض مستوى الأجور ، زيادة الإنفاق العام ، غياب مبدأ الثواب والعقاب في الأداء ، انتشار الفقر والجهل .  
- الأسباب السياسية: ومنها ضعف اختيار القيادات ، الغموض أو ضعف الشفافية في المعاملات ، مخالفة القوانين واللوائح والأنظمة ، ضعف الرقابة على أنشطة المؤسسات الاجتماعية ، غياب الإرادة السياسية .

- الأسباب الاجتماعية: ومنها ضعف الوازع الديني ، ضعف نمط العلاقات الاجتماعية ، تعقد القوانين وصعوبة فهمها وغياب الرغبة في تنفيذها، غياب تطبيق القوانين في حق المفسدين .

ج) أشكال الفساد: تشير الدراسات إلى أن الفساد في المؤسسات الاجتماعية له أشكال يمكن تصنيفها في أربع مجموعات هي (الكبيسي ، 2000 ، 85 – 86) ، (Collins,2004, 128)

1) المجموعة الأولى الفساد التنظيمي: ومنها عدم احترام وقت العمل ، الامتناع عن تنفيذ العمل ، التراخي في انجاز الأعمال ، عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء ، عدم الإيفاء بالالتزامات الموكلة ، الإمبالاة في تطوير الأداء ، الهروب من المسؤولية ، إفشاء أسرار العمل ، الانعزالية وعدم التعاون في انجاز العمل .

2) المجموعة الثانية الانحرافات السلوكية: ومنها عدم المحافظة على كرامة العمل ، الجمع بين أكثر من عمل في أماكن مختلفة ، سوء استعمال السلطة ، المحسوبية ، المناطقية ، الأسرية ، الوساطة.

3) المجموعة الثالثة الانحرافات المالية: ومنها مخالفة القواعد والأحكام المنصوص عليها في القوانين المالية ، مخالفة القواعد والأحكام المالية في قوانين المزايدات والمناقصات والمشتريات ، مخالفة التعليمات الصادرة من الأجهزة الرقابية ، فرض الغرامات والرسوم بدون مستند قانوني ، الإسراف في استخدام المال العام.

4) المجموعة الرابعة الانحرافات الجنائية: ومنها الرشوة ، الاختلاس ، التزوير.

د) قياس الفساد: أشارت الدراسات إلى أنه لا يوجد مقياس مباشر لقياس ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية بسبب تعدد سوره وأشكاله ولكن توجد عدة طرق غير مباشرة يمكن من خلالها استشراف حجمه ونوعه للحصول على المعلومات والبيانات من عدة مصادر منها الصحف ، والمجلات ، وشبكة الإنترنت ، دراسة الحالات في المؤسسات ، الاستبيانات العامة وتؤكد المقياس الصادرة عن منظمات الشفافية الدولية أن الاستبيانات العامة تعد من أفضل مقياس الفساد وحجمه هذا بالإضافة إلى الإحصائيات والمؤشرات الرقمية. (Demidov,2004,82) & (Chirkova,2004,91)



ه) آثار الفساد: توجد العديد من الآثار لظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية تؤثر عليها ومنها: (Doig,2006,81)، (الصالح، 2006، 35)

1) تأثير الفساد على النواحي الاجتماعية: ومنها زعزعة القيم الأخلاقية القائمة على (الصدق، الأمانة، العدل، المساواة، تكافؤ الفرص، وغيرها)، انعدام المهنية في العمل، غياب المسؤولية، والنوايا السلبية لدى الأفراد، ضعف الوازع الديني، تفشي الجريمة، الشعور بالظلم، الحقد بين الشرائح الاجتماعية، زيادة حجم الشرائح المهمشة.

2) تأثير الفساد على الاقتصاد: مثل ضعف الاستثمار في الوطن، هروب الأموال واستثمارها في الخارج، غياب الشفافية والنزاهة، ضعف توفر فرص العمل، ازدياد ظاهرة البطالة والفقر، تبذير المال العام، قلة المساعدات الدولية، هجرة الكفاءات الاقتصادية للخارج بسبب تفشي المحسوبية والوساطة.

3) تأثير الفساد على حقوق المواطن: ومنها ضعف النظام السياسي في توفير الخدمات العامة للمواطنين، تحكم المصالح الشخصية للقرارات التي تعالج الحقوق والواجبات، ضعف التعليم والولاء للمواطنين، الانتماء إلى أحزاب دون قناعة للحصول على مكاسب، غياب الدولة الحديثة وفق أسس علمية، سيطرة المؤسسات التقليدية مثل القبيلة والعشيرة الذي نتج عنه إضعاف المؤسسات الاجتماعية، الإساءة إلى علاقات الدولة الخارجية، ضعف إقبال المواطنين على المشاركة السياسية نتيجة عدم اقتناعها بقيادة المؤسسات، إضعاف مصداقية الدولة، ضعف مستوى معيشة المواطنين.

### 3- دور الجامعات في المؤسسات الاجتماعية:

تعرضت أهداف ووظائف الجامعة عبر العصور للنقد والتعديل والتغيير بسبب تعدد فلسفات المجتمع بالإضافة إلى النمو والاكتشافات العلمية والاختراعات والابتكارات الصناعية، ونتيجة لذلك أشار الفكر الإداري التربوي إلى أنه تم الإجماع على قيام الجامعة بثلاث وظائف رئيسية هي التدريس، والبحث العلمي، خدمة المجتمع وهي وظائف متكاملة لا يمكن النظر إليها منفصلة كونها مرتبطة ببعضها البعض. (العبادي وآخرون، 2008، 95) كما إن النظر إلى خدمة المجتمع على أنها وظيفة رئيسية من وظائف الجامعات تؤكد أن هذه الوظيفة بفلسفاتها الحالية وتنظيماتها الأكاديمية والإدارية وما يربطها من علاقات مع غيرها من وظائف الجامعة تعد وظيفة حديثة على العمل الجامعي وأنها نتاج لتطور الفكر وفلسفته والعلم وتطبيقاته وتأثيرهما على المجتمع وثقافته ومؤسساته والنشاط الاقتصادي ومجالاته. (حسين، 2001، 33) ومن هذا المنطلق يشير بعض الباحثين بأن دور الجامعات في حل مشكلات مجتمعاتها أصبح يحظى باهتمام متزايد في عدد من الجامعات العالمية وان على الجامعات بجميع منتسبيها (قيادات، أعضاء هيئة تدريس، إداريين، طلبة) فحص المشكلات الاجتماعية ودراساتها والعمل على تشخيصها والبحث عن حلول لها وأن تنخرط مع مؤسسات المجتمع باعتبارها مؤسسات تعليمية حيوية وفعالة واستخدام المهارات والتقنيات المتوفرة لديها في ذلك وبذل الجهود لتنسيق العلاقات مع غيرها من مؤسسات المجتمع في تطبيق المعرفة العلمية والتقنية. (Shattov,2001, 17) وكل ذلك يفرض على الجامعات أن تعدد الأدوار المطلوبة في مجال خدمة المجتمع في ضوء تعدد حاجات ونشاطات المجتمع ذاته ومن هنا يتحدد الاهتمام بالجامعات وحاجاتها من خلال خدمة مجتمعاتها الذي يعد مبرراً رئيسياً في الإنفاق عليها بالإضافة لاحترام الرأي العام لجهودها وفي هذا الصدد يؤكد كلارك (Clerk) "إن على الجامعة أن تعبر الفجوة الفاصلة بين مجتمعها الأكاديمي وبين المجتمع المحيط بها وأنه إذا بقت هذه الفجوة أو اتسعت فإن الجامعة سوف تحرم من مساندة المجتمع لها" وهذا يعني أنه ينبغي على الجامعات إعادة النظر في خططها وبرامجها وتنظيماتها وتحدد بعض الدراسات أنه ينبغي على الجامعة القيام بوضع ثلاثة أنماط من البرامج التي تخدم وتساند المجتمع ومنها:

- (أ) برامج عامة : لخدمة أفراد المجتمع بكافة شرائحه وبغض النظر عن السن أو المستوى التعليمي أو التأهيل ومنها في مجال اللغات ، ورعاية الطفولة والأمومة ، التغذية ، الصحة العامة ، الخياطة ، المعارض العلمية..... الخ
- (ب) برامج مهنية : وتقدم لأصحاب المهن المختلفة في المجتمع من أطباء ، ومهندسين ، ومعلمين ، ومحاسبين .... الخ وهذه البرامج قصيرة المدى لا تتجاوز الأسبوع .
- (ت) برامج ونشاطات خاصة : تصمم خصيصاً لخدمة مؤسسة أو رقابة أو اتحاد وذلك وفقاً لعقود رسمية وتأخذ شكل دورات تدريبية يشارك فيها الخبراء والمتخصصين من الجامعات أو بشكل استشارات فنية أو برامج بحثية مشتركة.

(Beattie,2001,10-13)

- إن التطورات العلمية المتسارعة في المؤسسات الاجتماعية تفرض على الجامعات القيام بأدوار جديدة لكي تساهم بعملية البناء والتغيير بهدف إعداد الإنسان القادر على أداء مهامه على الصعيد الوطني والقومي والإنساني ومن هنا فإنه يتوجب على الجامعات القيام بالآتي: (النعيمة ، 2001 ، 25 - 26)
- 1- إحداث تطور جوهري في كلياتها وأقسامها العلمية وبما يحقق تفوق كبير على المستوى الوطني والقومي والعالمي لتكون قادرة التنافس والإبداع .
  - 2- توظيف البحث العلمي الجامعي في خدمة قطاعات الإنتاج والتنمية وربط مؤسسات البحث العلمي بمؤسسات المجتمع من خلال برامج تتصف بمعايير الجودة .
  - 3- تطوير قواعد البيانات للأبحاث العلمية والباحثين في الجامعات .
  - 4- تطوير القدرات في رفق قطاعات المجتمع بالمتخرجين القادرين على التعامل مع المتغيرات الجديدة والمشكلات الخدمية بعقول مبدعة قادرة على التواصل العلمي والتفاعل مع المستجدات العلمية والتكنولوجية.
  - 5- استقدام كل المبتكرات والتقنيات الجديدة والحرص على المشاركة والمساهمة في صنع القرار العملي والتواصل معه .
  - 6- التغيير في مفاهيم التعليم والتدريب والتدريس التقليدية وفق مفاهيم الابتكار والإبداع والاكتشاف .
  - 7- التطوير في مناهج التعليم وفي العلوم وبما يتوافق مع حاجات المجتمع واندماجها وتعاملاتها مع طبيعته ومع رؤية المستقبل .
  - 8- التركيز على القيم والمعتقدات وتعميق الوعي الروحي والأخلاقي والإنساني لدى منتسبيها وبشكل خاص الطلبة منهم وبما يضمن لهم انطلاقه في مواجهة كافة الظواهر الاجتماعية السلبية والحفاظ على هويتهم وحضارتهم .
- 4- واقع ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية في اليمن :**

تعاني اليمن من نقشي ظاهرة الفساد بدرجة مهولة وغير طبيعية وتوسعت لتشمل جميع المؤسسات الاجتماعية الحكومية والأهلية وأصبحت ظاهرة سلوكية تمارس من قبل كافة القيادات والأفراد واتخذت أشكالاً عديدة تختلف عما هو موجود في معظم دول العالم بسبب خصوصية المجتمع اليمني وسيطرة القبيلة والعشيرة على معظم مؤسساته وغياب القوانين والتشريعات التي تضبطها وتحمي المال العام بالإضافة إلى الاختلالات والإدارية والتنظيمية لهذه المؤسسات والانحرافات السلوكية غير الأخلاقية التي تفشت بين بعض قياداتها وأفرادها وغياب الخطط والبرامج التي تحدد مدى الاستفادة من الوسائل والأساليب التكنولوجية مما جعلها تهدد حياة الأفراد في مؤسسات المجتمع ، وقد أشارت إحدى الدراسات (محسن ، 2005 ، 9) التي أجريت على المؤسسات الحكومية أن ظاهرة الفساد أصبحت تمثل خطورة كبيرة تهدد

كيان المجتمع وزيادة عدد الفاسدين بصورة غير طبيعية تمارس من قبلهم تحت مسميات عديدة منها (مقابل جهد ، إكرامية ، أتعاب ، هدية للأولاد ، خذ وأعطي .. الخ) وهذا يؤكد أن ظاهرة الفساد أصبحت ظاهرة سلوكية يتطلب مواجهتها وفق آلية تربوية كونها تفتتحت حتى بين قيادات المؤسسات الاجتماعية والتربوية بشكل يتنافى مع مبادئ وتعاليم ديننا الإسلامي ، حيث يلاحظ أن الفاسدين يعانون من انفصام في شخصيتهم من خلال التناقض بين أقوالهم وأفعالهم . وقد برزت العديد من الأشكال لظاهرة الفساد في مؤسسات المجتمع اليمني منها اختلاس المال العام من معظم القيادات والأفراد، والرشوة ، العمولة ، الوساطة ، القرابة والمحسوبية ، الانتماء الحزبي، تقدير الوجاهة والقيادات التقليدية، الابتزاز والتهديد، التزوير ، التلاعب بالمناقصات والمزايدات، تشكيل لجان غير ضرورية، التراخي والغياب عن العمل، سوء استعمال السلطة ( محمد ، 2007، 761-763)

وقد أفرز هذا الواقع العديد من النتائج السلبية سواء على أداء المؤسسات الاجتماعية أو سلوك الأفراد والقيادات بها وانعكس ذلك على حياة وسلوك بقية شرائح المجتمع ومنها سوء استغلال الموارد الطبيعية السائدة ، تفشي قيم غير أخلاقية في السلوك لدى أفراد المجتمع ، ضعف أداء وإنتاجية المؤسسات الاجتماعية ، غياب المصداقية في تشجيع الاستثمار الداخلي ، حرمان الدولة من معظم الإيرادات والرسوم الفعلية التي يتم تحصيلها ، انخفاض مستوى المعيشة في المجتمع اليمني ، انخفاض مصداقية الدولة والحكومة والنظام السياسي ، تدني الاستثمارات الخارجية ، المبالغة في زيادة تكاليف المشروعات والبرامج المنفذة وضعف جودتها ، الإبقاء على قيادات المؤسسات الاجتماعية فترة طويلة مما يصعب التمييز بين ممتلكاته الشخصية وممتلكات المؤسسة ، تطويل الإجراءات وتأخر إنجازها ، ارتفاع الأسعار وعجز الرواتب والأجور عن تلبية الحاجات الضرورية ، مزاولة قيادات المؤسسات أنشطة تجارية إلى جانب أعمالهم ، ضعف الخطط والبرامج التي تفعل دور الرقابة والأجهزة القضائية في تنفيذ القوانين (العريقي ، 2007، 67)

##### 5- جهود ومحاولات الدولة لمكافحة ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية:

نظرا لخطورة تفشي ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية فقد بذلت الدولة جهود ومحاولات للحد منها ومكافحتها ، وبالرغم من ذلك إلا أنها لم تجدي في الحد من الظاهرة بسبب غياب الرؤية الجادة في تفعيل هذه الجهود ومهما يكن من أمر ذلك يمكن إبراز الجهود والمحاولات التي تمت وهي (الشامي ، 2007، 749-750) .

- 1) إنشاء الهيئة العليا لمكافحة الفساد المالي والإداري ، وإصدار القوانين واللوائح المنظمة لها
  - 2) إنشاء اللجنة العليا للمشتريات الحكومية.
  - 3) إنشاء للجنة العليا للمناقصات والمزايدات .
  - 4) إنشاء نيا بات الأموال العامة .
  - 5) إنشاء محاكم الأموال العامة .
  - 6) التوجه نحو تطبيق اللامركزية المالية والإدارية والحكم المحلي.
  - 7) تشكيل لجنة لدراسة تبسيط إجراءات الخدمات العامة .
  - 8) إعادة هيكلة بعض وحدات الخدمة العامة .
  - 9) تحديث وتطوير بعض التشريعات واللوائح والأنظمة الإدارية والمالية.
  - 10) إصدار الإستراتيجية العامة لنظام الأجور والمرتبات .
  - 11) تحديث وتطوير دور الأجهزة الرقابية الحكومية .
- 6- واقع دور الجامعات اليمنية في مكافحة ظاهرة الفساد :

تعد الجامعات اليمنية من أهم مؤسسات المجتمع اليمني كونها تعد الكوادر والكفاءات والقيادات لها ويعول عليها القيام بدور فاعل في وضع الرؤى والإستراتيجيات وتقديم الحلول للمشكلات الاجتماعية لأنها تضم في أروقتها شريحة تمتلك العلم والمعرفة وتنمي السلوكيات الإيجابية لدى منتسبيها خاصة الطلبة منهم كونهم من سيقودون مؤسسات المجتمع في المستقبل ، ومن هنا فقد حدد قانون تنظيم الجامعات اليمنية رقم ( 17 ) لسنة 1995م وتعديلاته ، واللائحة التفسيرية لقانون الجامعات اليمنية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ( 32 ) لسنة 2007م أهداف الجامعات ووظائفها الرئيسية ، إلا أننا نلاحظ أن دور الجامعات اليمنية في مكافحة ظاهرة الفساد في مؤسسات المجتمع يكاد يكون غائباً بسبب غياب الرؤى والإستراتيجيات وعدم تفعيل استقلالها ماليا وإداريا مما نتج عن ذلك غياب تفعيل دورها في حل مشكلات المجتمع وفي هذا الصدد أشار أحد الكتاب إلى أن الجامعات اليمنية تواجه العديد من المعوقات التنظيمية والاجتماعية والتي تعيقها في تحقيق أهدافها المرسومة (الحاج، 2005، 87) ومن هذا المنطلق فإن الجامعات اليمنية تعد كأى مؤسسة اجتماعية أخرى تواجه أيضاً نفسى ظاهرة الفساد في أروقتها كون دورها في مكافحتها غير ملموس انطلاقاً من المؤشرات الآتية:

1. ضعف القوانين واللوائح التي تفعل دور الجامعة في خدمة المجتمع.
2. غياب الرؤى والإستراتيجيات والخطط والبرامج التي تفعل دور الجامعة في تحقيق أهدافها المرسومة.
3. خضوع قيادات الجامعات لمصادر الضغوط الاجتماعية في سير أداءها .
4. غياب تفعيل مبدأ استقلالية الجامعات إداريا وماليا وارتباطها بوزارتي المالية والخدمة المدنية .
5. تفشي أشكال ومظاهر الفساد في أروقة الجامعات ومنها المحسوبة ، والقرابة ، ارتفاع تكاليف المشتريات و تنفيذ المشروعات، الرشوة لدى الجهات المختصة بالجوانب المالية لاعتماد موازنتها .
6. ضعف هيكل أجور الموظفين الإداريين والفنيين واعتبارهم موظفين كأى موظف في مؤسسة اجتماعية أخرى .
7. نظرة المجتمع السلبية نحو الجامعة ودورها الريادي في المجتمع .
8. شعور القيادة وأعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلبة بأن دورهم وانجازاتهم خارج أسوار جامعاتهم محدودة القيمة .
9. سيطرة القرار السياسي والحزبي على القرار التربوي في الجامعات .
10. غياب المعايير العلمية في تعيين واختيار القيادات الإدارية والأكاديمية في الجامعات.
11. غياب التنسيق بين الجامعات اليمنية ومؤسسات المجتمع المحلي .

#### (ب) الدراسات السابقة :

من خلال إطلاع الباحث يلاحظ أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية وخاصة الدراسات المتعلقة بدور الجامعات في مواجهتها ومكافحتها ويمكن استعراض بعض الدراسات التي تم الحصول عليها ومنها :

- دراسة السنبل وعبد الجواد(1993) هدفت إلى معرفة الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربي في مجال خدمة المجتمع ومواجهة مشكلاته وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي كما اتبعت تطبيق استبيان لاستقصاء آراء أفراد العينة البالغ عددهم (88) شملوا مدراء جامعت ومديري مراكز خدمة المجتمع وعمداء كليات وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها عدم رضا أفراد العينة عما تقوم به جامعاتهم من دور في مجال الخدمة العامة للمجتمع ، ضعف الدراسات والبحوث والخطط المنظمة لذلك

في معظم الجامعات الخليجية والخاصة بتنمية المجتمع ، ومحدودية الاستشارات العلمية التي تقدمها الجامعات لهذه المؤسسات ، ضعف التدريب والتوعية للعاملين في المؤسسات الاجتماعية وغير ذلك .

• دراسة الأعرجي (2006) هدفت إلى معرفة دور الجامعة البحثي إزاء الفساد الإداري اللاخطي من خلال التحري عن مدى فاعلية المناهج المعتمدة في البحوث الجامعية العربية حيث قامت الدراسة بدراسة مقارنة فاعلية البحوث الجامعية العربية إزاء ظاهرة الفساد الإداري بالبحوث الجامعية ببعض الدول المتقدمة وأظهرت النتائج ميل ظواهر الفساد الإداري في الدول العربية إلى الحركية الألاخطية في حين أن المناهج المعتمدة في البحوث الجامعية العربية ذات ميل إلى الحركية الخطية كما أشارت على محدودية الدقة في عمليات التشخيص والعلاج لظواهر الفساد الإداري و أوصت بضرورة إعادة النظر في مناهج التعامل مع ظواهر الفساد الإداري باتجاه الأخطي كما تتطلبه طبيعة التغيرات والتحويلات الجارية .

• دراسة الشامي (2007) وهي دراسة نظرية هدفت إلى التعريف بمفهوم الفساد الإداري وتحديد أسبابه والبيئة التي ينتشر فيها وإبراز مظاهر وأشكال الفساد في وحدات الخدمة العامة في اليمن وتحديد الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنه وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي في وصف ظاهرة الفساد الإداري وجمع البيانات والمعلومات الخاصة بها ، والدراسة أخذت المنحى النظري التحليلي لوصف محتوياته وتوصلت إلى اقتراح الآليات والطرق المناسبة لمكافحتها وتجفيف منابعه ومنها الاعتراف بالمشكلة وخطورتها ، وتعزيز مبدأ الشفافية ، إتباع نظام المساءلة ، تعزيز سيادة القانون ، تعزيز وتحديث الأجهزة القضائية ، تفعيل دور أجهزة الرقابة ، تنمية دور الجماهير ، إصلاح الاختلالات في المالية العامة .

• دراسة محمد (2007) هدفت إلى التعرف على طبيعة الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية اليمنية واقتراح رؤية لتفعيل الدور الرقابي لمكافحته وتناولت الدراسة بأسلوب نظري وصفي تحليلي لمفهوم الفساد وأشكاله وأسبابه وأثاره وتوصل إلى تقديم رؤية مستقبلية ركزت على تفعيل دور الرقابة الداخلية والخارجية

والأجهزة الحكومية كالجهاز المركزي لرقابة والمحاسبة والهيئة العليا لمكافحة الفساد والمجالس المحلية ووزارات ذات العلاقة والسلطة القضائية وأيضا تفعيل الرقابة الشعبية من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني .

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات في تحديد الأطر النظرية لظاهرة الفساد ودور الجامعات في خدمة المجتمع وتحليل واقع ظاهرة الفساد ونتائجها في المجتمع اليمني والاسترشاد بذلك في تقديم الرؤية التربوية المقترحة لتطوير دور الجامعات في مكافحة ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية

### ثالثاً الرؤية التربوية المقترحة :

#### 1- المرتكزات والمنطلقات الأساسية لرؤية المقترحة:

تم وضع الآلية المقترحة استجابة للعديد من المرتكزات والمنطلقات العلمية والاجتماعية التي ينبغي على إدارة مؤسسات التعليم الجامعي والعالي (وزارة التعليم العالي + الجامعات اليمنية) مراعاتها عند وضع خطط تطوير دورها في مكافحة ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية ، ومن أهمها:

1- إن ديننا الإسلامي منهج شامل ومتكامل ونظام حياة نظر إليها برؤية عملية لتنظيم حياة الإنسان بحكمة يعمل من خلالها على ضبط نوازح الإنسان وتوجيهها الوجه الصحيحة لأنه فردا وجماعة ينسى في معظم الأحيان أن دائرة حريته محددة فيما يقدمه من أفعال وما يتخذ من مواقف ويلتزمه من أهداف وأنه فيما وراء ذلك محكوم بسنن ونواميس إلهية تفوق طاقاته وقدراته جميعا ودونها لا يمضي حق وعدل ولا يستقيم نظام كوني ولا وجود بشري ، وهذا يعني أن مصادر المنهج الإسلامي (القرآن الكريم + السنة

النوعية الشريفة) قد أكدت على ضرورة تنظيم حياة الناس في مؤسسات المجتمع ودفعهم نحو الانتظام وتحقيق الأهداف وتحسين الأداء الخير والصالح للأمة ولن يتم القيام بذلك إلا وفق أصول ثابتة وأسس منهجية في كيفية تولي الإدارة مسؤوليتها بين الناس لتكون المنطلق المرجعي في السلوك والفعل والتصرف وفي ضوء ذلك تأتي الرؤية التربوية لدور الجامعات في مكافحة ظاهرة الفساد تجسيدا وتنظيما لتفعيل رؤية المنهج الإسلامي في التربية الصالحة لفعل الخير ومعالجة الظواهر السلوكية السلبية في المؤسسات الاجتماعية.

2- تؤكد الدراسات العلمية أن ظاهرة الفساد في اليمن تعد الأكثر انتشارا وأشد خطرا وتأثيرا على المجتمع بدرجة تفوق مما هو عليه في المجتمعات الأخرى وإن مكافحتها أصبح أمر ملحا وضروريا بل وواجبا دينيا ووطنيا على كل فرد من أفراد المجتمع عبر مواقعهم المختلفة وأن العبء الأكبر في مكافحتها ينبغي أن تقوم به المؤسسات الاجتماعية الرسمية ، وتعد الجامعات إحدى هذه المؤسسات التي يتوجب عليها مكافحتها وفق أساليب وأدوار تربوية جديدة وتعد هذه الرؤية أحد الأساليب والرؤى العلمية التي يمكن أن تحقق ذلك.

3- تؤكد التوجهات الفكرية والعلمية التي توصل إليها الباحثين والمهتمين والمسؤولين عن التعليم الجامعي والعالي في اليمن على الآتي:

أ) للتعليم الجامعي ذي الجودة المرتفعة دور حاسم في التنمية المستدامة للمجتمع اليمني وتمكنه من الحفاظ على هويته وتراثه، والإسهام في الحضارة الإنسانية ومكافحة الظواهر الاجتماعية السلبية ومن أهمها ظاهرة الفساد.

ب) للجامعات بكافة منتسبيها(قيادتها ، وأعضاء هيئة التدريس ، والإداريين ، والطلبة) الحق الكامل في مكافحة ظاهرة الفساد في مؤسسات المجتمع كونهم الشريحة التي تعتمد عليه حركة البناء والتطوير في المجتمع .

ج) ضمان الجودة لدور الجامعات في مكافحة الظواهر السلبية في المجتمع لا يمكن أن يترك للنوايا الحسنة والرغبات للقائمين على مؤسساته، بل لا بد من وضع رؤى تربوية إجرائية تحقق ذلك من خلال وجود نظام محدد وجدّي لتطبيقها على مستوى المؤسسات العلمية والتعليمية في اليمن.

د) إن الدور الحقيقي للتعليم الجامعي في مكافحة الظواهر الاجتماعية السلبية لن يأتي إلا من داخل الجامعات نفسها بإجراءات وجهود تربوية مخططة وواعية يشارك فيها جميع العاملين في الجامعات، وأما السبل الأخرى الخارجية فهي منبهة ومساعدة ومسارة للتطوير النوعي المنشود.

هـ) الجامعات بحكم أهدافها وانتماءاتها ومصالحها وإدراكها لأدوارها المجتمعية تكون حريصة على التصرف بمسؤولية تجاه وضع حلول علمية لمكافحة الظواهر السلبية في المجتمع ، من خلال التطوير المستمر لمستويات مخرجاتها، ولكنها مع ذلك تظل عرضة للانحراف أو التقصير أو الوقوع ضحية الممارسات السيئة والرؤى الخاطئة.

و) الدولة هي المسؤولة الأولى عن التخطيط للتنمية الشاملة للوطن وعن تعزيز ودعم دور التعليم الجامعي، ولكن هذه الحقيقة لا تعني أن تكون الدولة هي المسؤول الرئيس عن وضع الخطط والرؤى التربوية لمواجهة المشكلات والظواهر الاجتماعية ونوعيتها والأفضل لهذه الغاية أن تقوم الدولة بدور تنسيقي وتدعيمي.

ز) ينبغي أن تكون مؤسسات التعليم الجامعي مستقلة مالياً وأكاديمياً وإدارياً تسود أرجاء كلا منها الحرية الأكاديمية، وتحترم في جنبات كلا منها القيم الإنسانية وعلى رأسها المساواة والعدل والتعاون وتكريم الإبداع والمبادرة.

4- تواجه الجامعات اليمنية كغيرها من جامعات الدول النامية أزمة تربوية حادة، إذ يتعرض خريجوها لنقد ساخن من المجتمع ومؤسساته، بسبب غياب دورها في مكافحة الظواهر السلبية في المجتمع ويتطلب مواجهة ذلك الاهتمام بالرؤى التربوية لتطوير أدوار الجامعات وفق الأساليب الإدارية والأكاديمية الحديثة، وفي ضوء المعايير ، التي تقوم على المزج بين الوسائل الإدارية، والجهود الابتكارية وبين المهارات الفنية المتخصصة، بهدف الارتقاء بمستوى الأداء، والتحسين والتطوير المستمرين لدورها في تنمية وتطوير المجتمع.

5- تعمل الجامعات العالمية ومنها اليمنية، اليوم في بيئة عالمية وتنافسية، تتسم بالديناميكية، وسرعة وحدة التغيير، وإزاء هذه التغيرات تتجه معظم الجامعات نحو تبني فلسفة جديدة بشأن مجالات أعمالها أو عملياتها الرئيسية، لمواجهة الضغوط التي تنادي بالتغيير والتطوير ومنها مثلاً: التوجه نحو التكتلات الاقتصادية، خصخصة الأعمال، وتقليص دور الحكومة، ظهور الشركات المتعددة الجنسيات، التوجه نحو الأسواق الدولية، زيادة حدة المنافسة، وغيرها. ولمواجهة هذه التغيرات أصبح من الصعوبة على الإدارة الجامعية تبني أساليب ومفاهيم إدارية قديمة قد تكون أثبتت نجاحاً في فترات ماضية، ذلك أن عوامل نجاح الأمم قد تصبح دواعي فشل الغد. وبذلك أصبح على الإدارة الجامعية أن تتعامل مع التغيير المستمر بالقدر المناسب من السرعة والمهارة، ولن تستطيع القيام بذلك إلا من خلال إعادة أدوارها بما يلبي حاجات ومتطلبات المجتمع التي أفرزتها هذه التغيرات وفق رؤية تربوية .

6- هناك توجهات حكومية نحو تغيير دور الجامعات اليمنية، منطلقاً من إدراكها أن الوظائف التقليدية التي تقوم بها لم تعد صالحة أو مجدية، وخصوصاً في عصر أصبحت فيه ثورة الاتصالات والمعلومات تشكل تحدياً خطيراً، مما يتطلب من الجامعة أن تبحث عن وظائف وأدوار تربوية جديدة تقوم من خلالها بتقديم خدماتها للمجتمع، فلا يتوقف دورها عند وظيفتي التدريس وإجراء البحوث، وإنما يمتد دورها إلى خارج مؤسساتها لتصل بخدماتها إلى مختلف القطاعات والفئات والأعمار، وذلك من خلال إجراء البحوث التطبيقية لحل مشكلات المجتمع، وتقديم الاستشارات الفنية والعملية لمؤسسات وقطاعات المجتمع، وتنظيم برامج تدريبية وتأهيلية أثناء الخدمة للعاملين في مؤسسات المجتمع لرفع مستوى أدائهم، كما استحدثت العديد من المراكز هدفها الأساس خدمة المجتمع، الأمر الذي يتطلب تطوير جودة الأدوار التي تقوم بها تجاه خدمة المجتمع اليمني.

## 2-هدف الرؤية التربوية:

تقديم رؤية تربوية إجرائية وتنفيذية تساعد المسؤولين في الإعداد والتحضير لتخطيط وتطوير دور الجامعات اليمنية في مكافحة ظاهرة الفساد في المجتمع في ضوء مفاهيم ومبادئ وتعاليم المنهج الإسلامي، بحيث تكون قادرة على مواجهتها ومكافحتها، والبدء بعملية تطوير شامل وجذري لدور المؤسسات التعليمية الجامعية في المجتمع يتعدى الشكل إلى المضمون وجودة الأداء، وذلك بهدف إحداث تطوير نوعي في مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها والارتقاء بها إلى المستويات المنشودة التي تُكوّن المجتمع المتعلم والمنتج والساعي إلى الرقي والتقدم بحيث يشترك في ذلك كافة منتسبها.

## 3-المبادئ والأسس والمقومات التي تقوم عليها الرؤية التربوية:

تستند الرؤية إلى مجموعة من الأسس والمبادئ والمقومات، منها:

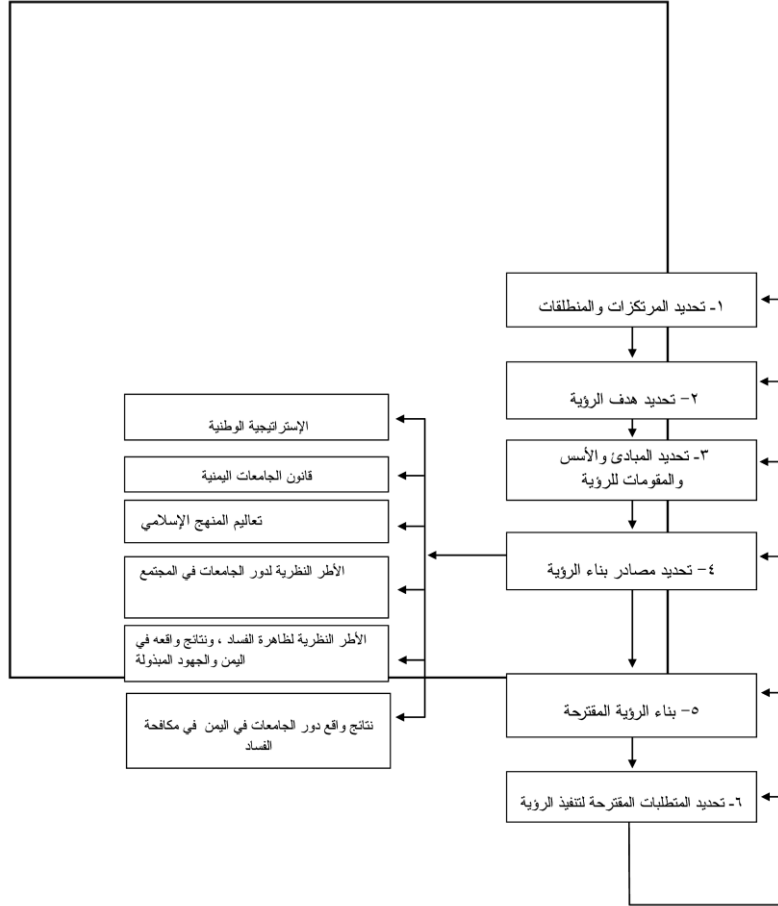
- 1- مبادئ وأسس وتعاليم المنهج الإسلامي في مواجهة ظاهرة الفساد في المجتمع في المجتمع .
- 2- توفر رؤية وإرادة سياسية عليا في الدولة والحكومة ومنظمات المجتمع المدني.
- 3- التطوير المستمر لأنماط جديدة في منظومة التعليم الجامعي ودوره في حل مشكلات المجتمع اليمني.



- 4- الانفتاح على العالم والتفاعل المستمر مع مؤسساته التعليمية والبحثية في تحديد أدواره تجاه المجتمع.
- 5- تأكيد التوجه المستقبلي في خطط وبرامج التغيير لأدوار الجامعات اليمنية نحو المجتمع.
- 6- إدراك كاف لرغبات وتوقعات مؤسسات المجتمع اليمني لدور الجامعات في مكافحة ظواهرها السلبية.
- 7- إيمان الإدارة العليا بالجامعات بأهمية التغيير في أدوارها ووضع البرامج لتنمية كافة منتسبيها .
- 8- صياغة جديدة واعية للسياسات والإجراءات الأدوار الجديدة للجامعات في مكافحة الظواهر السلبية في المجتمع.
- 9- النظر لمعارضة البعض للتغيير كرد فعل طبيعي وفهم أسباب المعارضة كأساس للمعالجة.
- 10- التوجهات العالمية والمحلية نحو خطورة ظاهرة الفساد في المجتمع.



#### 4-خطوات بناء الرؤية التربوية المقترحة:



شكل ( 1 )

خطوات بناء الرؤية المقترحة لتطوير دور الجامعات اليمنية في مكافحة ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية

**5-محتوى الرؤية التربوية:**

مما لا شك فيه أن الجامعات اليمنية تعد من أهم المؤسسات التربوية التي تقوم بتربية وإعداد الكفاءات وترشد مؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية بكوادر وقيادات مؤهلة ، كما أنها مسئولة عن قياس كفاءتها الخارجية من خلال متابعة أداءهم وسلوكهم في هذه المؤسسات ومعرفة مستوى رضا المجتمع عنهم بحيث تمكنها من إعادة أدوارها وتصميم برامجها وخططها وفقا لذلك وبما يواكب التطورات العلمية والتوجهات الاجتماعية المحلية والخارجية مع مراعاة الحفاظ على معتقدات وهوية المجتمع اليمني الدينية ومن هذا المنطلق أصبحت ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية الحكومية والأهلية ظاهرة سلوكية تمارس من قبل كافة الأفراد والشرائح وبشكل مخطط فشلت الخطوات والإجراءات الإدارية في القضاء عليها ، وبالتالي لا يمكن مواجهتها إلا من خلال تعديل السلوك التي تعد وظيفة تربوية أساسية للجامعات ومن هذا المنطلق يمكن تحديد الرؤى التربوية التي تقوم بها الجامعات لتنفيذ الأدوار والخطوات والإجراءات الإدارية والأكاديمية المطلوبة من مختلف منتسبي الجامعات اليمنية في مكافحة ظاهرة الفساد في المجتمع اليمني وذلك على النحو الآتي:

**أولاً : وضع الرؤى الإجرائية لإيمان وإرادة القيادات العليا لمكافحة ظاهرة الفساد:**

مما لا شك فيه أن مواجهة أي ظاهرة سلبية أو سلوك غير مرغوب فيه في أي مؤسسة اجتماعية يراد تعديله يتطلب توفر إيمان وإرادة جادة من قبل قيادات هذه المؤسسات بصورة عامة والقيادات العليا بالدولة والحكومة بصفة خاصة تجسيدا لقوله صلى الله عليه وسلم {كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته} ومن هنا فإن دور الجامعات اليمنية في مكافحة ظاهرة الفساد يتطلب ضرورة توفر إيمان صادق وإرادة سياسية جادة لكي تمكنها من إعادة دورها في تصميم برامجها الأكاديمية والإدارية ووضع الآليات الهادفة إلى تربية منتسبيها وإعدادهم بحيث يكونوا قادرين على مكافحة كافة الظواهر السلبية في المجتمع ومنها ظاهرة الفساد أثناء إعدادهم أو خدمتهم في مؤسسات المجتمع وتكون أنموذجاً يقتدي بها في بقية المؤسسات الأخرى ، والقيادات المستهدفة ودورها المطلوب تتحدد بالآتي:

(1) إيمان وإرادة القيادات العليا في رئاسة الدولة والحكومة وهم المسئولين مسئولية مباشرة وكبيرة في تحديد معالم ومبادئ وأسس الإرادة السياسية في مكافحة ظاهرة الفساد والإيمان بها وإصدار التوجيهات والتعليمات الإجرائية للمؤسسات المعنية بذلك وتحديد الضوابط والعقوبات وآليات التنفيذ والتفويض والمتابعة بشكل جاد بالإضافة إلى تكليف السلطة التشريعية بإصدار التشريعات الكفيلة بضمان قيام الجامعات اليمنية بدورها في مكافحة ظاهرة الفساد والظواهر السلبية الأخرى في المجتمع بأسلوب تربوي مستندا إلى تعاليم الإسلام والمستجدات العلمية المحلية والدولية .

(2) إيمان وإرادة قيادات الوزارات والمؤسسات الاجتماعية الحكومية والأهلية بخطورة ظاهرة الفساد في المجتمع وإيمانها بدور الجامعات وإعادة تشريعاتها القانونية بما يواكب توجهات القيادات العليا في الدولة والحكومة والدور المطلوب من الجامعات بهذا الخصوص ووضع الآليات التنسيقية بينها وبين الجامعات في مكافحة ظاهرة الفساد والظواهر الاجتماعية الأخرى .

(3) إيمان وإرادة قيادات المجلس الأعلى للجامعات ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وذلك من خلال ترجمة الإرادة السياسية العليا وفق ما ورد في (1، 2) في ضوء إستراتيجيات وخطط إدارية وأكاديمية بالإضافة إلى إصدار إستراتيجيات لكل جامعة تراعى فيها خصوصيات وإمكانيات وقدرات كل جامعة .

4) إيمان وإرادة قيادات المجالس المحلية بالمحافظات كونها الداعم الرئيس لتزويد الجامعات بكافة المعلومات عن الظواهر السلبية ومن أمها ظاهرة الفساد كما أنها الحاضن الرئيس لمخرجات الجامعات القادرة على إدارة وقيادة مؤسسات المجالس المحلية .

5) إيمان وإرادة قيادات الجامعات ، والكليات ، والمعاهد ، والمراكز ، والأقسام العلمية ، وأمانات الجامعات ، وأعضاء هيئة التدريس ، ومدراء عموم الوحدات الإدارية ، والموظفين بالجامعات كونهم المعنيين الأساسيين والرسميين والذين ستوكل إليهم ومن خلالهم إعداد وتأهيل الأفراد والقيادات وفق رؤى تربوية إسلامية من خلال تصميم الخطط والبرامج الدراسية وفق توجهات وإرادة القيادات السياسية العليا ودراستها دراسة علمية بالإضافة إلى وضع الخطط التنسيقية بينها وبين المؤسسات الاجتماعية وإعادة ثقة هذه المؤسسات بالجامعات حتى تكون قادرة على البناء الفكري للموارد البشرية بدرجة عالية تمكنها من مكافحة ظاهرة الفساد في كافة المرافق الزراعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والصحية التعليمية... الخ

#### ثانياً: إعادة التشريعات القانونية للجامعات والجهات ذات العلاقة :

من المعروف أن الإيمان والإرادة السياسية للقيادات العليا كما هو موضح أنفا لا بد أن يتم ترجمتها إلى إجراءات وآليات قانونية ولكي تقوم الجامعات بدورها في مكافحة ظاهرة الفساد فإنها بحاجة إلى دعم وإرادة كافة قيادات الدولة من خلال إصدار التشريعات القانونية التي تخولها الصفة القانونية وذلك من خلال :

. قيام السلطة التشريعية ممثلة بمجلسي النواب والشورى وأيضا السلطات العليا في المجلس الأعلى للجامعات ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإعادة النظر في قانون تنظيم الجامعات اليمنية بحيث يحدد وبصورة واضحة دور الجامعات في مكافحة ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية الحكومية والأهلية ويمنحها الصلاحيات المطلقة والاستقلال المالي والإداري بصورة فعلية ، كما تحدد المعايير العلمية التربوية في اختيار قيادات الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية وأعضاء هيئة التدريس والإداريين وتحديد المنطلقات الأساسية لسياسة القبول وذلك في ضوء معايير القدرة ، الكفاءة ، الكفاية ، النزاهة ، الأمانة.... الخ ، كما تحدد الموارد المالية بما يتلاءم ودور الجامعات وخصائصها في المجتمع لجميع العاملين بها بحيث يكونوا أنموذجاً في مكافحة ظاهرة الفساد.

. قيام قيادات الجامعات اليمنية والكليات والمعاهد والمراكز العلمية والأقسام العلمية بوضع اللوائح التفسيرية للقوانين المنظمة للجامعات وتصميم الأنظمة واللوائح والأدلة الأكاديمية والإدارية بحيث تتضمن الآليات والإجراءات التي تحدد دور الجامعات بكافة منتسبيها في مكافحة ظاهرة الفساد وإقرارها عبر المجالس العلمية في الجامعات ووزارة التعليم العالي ومجلس النواب .

#### ثالثاً: تنمية الثقافة التنظيمية لمكافحة ظاهرة الفساد:

إن ظاهرة الفساد في المجتمع اليمني أصبحت ظاهرة سلوكية تهدد كيان المجتمع مما يفرض على الجامعات القيام بوضع إجراءات توعوية تهدف إلى إيجاد ثقافة إيجابية لدى كافة منتسبيها أولاً ثم الأفراد في المؤسسات الاجتماعية الحكومية والأهلية ثانياً، ومن هنا فإنه يتطلب القيام بالآتي:

1- قيام المجلس الأعلى للجامعات ووزارة التعليم العالي ورؤساء الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية بالتنسيق مع الهيئة العليا لمكافحة الفساد والهيئة الوطنية العليا للتوعية بتصميم برامج تتضمن رؤية المنهج الإسلامي لمكافحة الفساد وأثاره في المجتمع ودور كافة المؤسسات الحكومية والأهلية في مكافحتها وإبراز إرادة القيادات السياسية العليا في مكافحة الفساد ، وآليات تنفيذ التشريعات الخاصة بذلك، بالإضافة إلى برامج خاصة توضح دور الجامعات اليمنية في مكافحة ظاهرة الفساد ، وذلك بأسلوب تربوي إجرائي

يشمل الأفراد والقيادات في هذه المؤسسات وبحيث لا تقل فترة تنفيذ البرنامج الواحد عن شهر تتبع فيه الجدية والإرادة ومبدأ الثواب والعقاب والابتعاد عن المظاهر الشكلية والدعائية .

2- قيام قيادات الجامعات اليمنية وعمداء الكليات والمعاهد والمراكز العلمية ورؤساء الأقسام العلمية وأمناء عموم الجامعات والكليات ومدراء عموم الإدارات الجامعية والاتحادات والجمعيات الطلابية وذلك لتصميم البرامج الإدارية والأكاديمية التثقيفية حول آثار ومخاطر الفساد وإبراز رؤية الدين الإسلامي في معالجة ذلك في المؤسسات الاجتماعية وإبراز إيمان وإرادة القيادات السياسية العليا للدولة ، وآليات تنفيذ التشريعات والقوانين واللوائح التي نظمت دور الجامعات في مكافحة ظاهرة الفساد ودور كافة منتسبي ( قيادات ، أعضاء هيئة تدريس ، إداريين ، طلبة ) كما يجب على الجامعات اليمنية وضع الإجراءات والأساليب التقييمية لقياس آثار نتائج التدريب .

3-تحديد يوم وطني في السنة يسمى اليوم الوطني لمكافحة الفساد يتم فيه عقد الندوات والحلقات العلمية الخاصة بذلك على مستوى كافة المؤسسات الحكومية والأهلية وتديرها وزارة التعليم العالي والجامعات اليمنية ، وتُدشن رسمياً من قبل القيادات السياسية العليا في الدولة.

رابعا :إعادة تصميم الرؤى لتطوير وظائف الجامعات اليمنية في مكافحة ظاهرة الفساد:

بناء على إيمان وإرادة القيادات العليا في مكافحة الفساد والتشريعات القانونية الصادرة وآليات تنمية الثقافة حول مخاطرها ، ينبغي على الجامعات اليمنية إعادة دورها في تحقيق طائفها بما يحقق بناء جيل قادر على إدارة المؤسسات الاجتماعية مسلحاً بالإيمان والمعرفة العلمية التطبيقية في مكافحة هذه الظاهرة ، ويتم ذلك إلا من خلال الآتي:

1) البدء بوضع الخطط الإستراتيجية والبرامج التطويرية الخاصة بتحول الجامعات إلى ما يعرف بجامعات التعلم وقيادات التعلم وموظفي التعلم وطلبة التعلم ، وذلك عن طريق القيام بتعديلات في الثقافة النظامية القائمة لدى مختلف منتسبيها والمؤسسات الاجتماعية الأخرى بحيث تتجه اهتماماتها إلى تحري وتفحص كل ما له علاقة بظاهرة الفساد في الجامعة من خلال المعلومات والمعارف البيئية الخاصة بالمؤسسات الاجتماعية .

2) وضع الرؤى والآليات التربوية الخاصة بتطوير العمليات الإدارية من (تخطيط وتنظيم وتوجيه وتقويم) وذلك وفق الخطوات الآتية:

. القيام بوضع معايير علمية لاختيار القيادات الإدارية والموظفين والفنيين وفق التوصيف الموضح بالهيكل التنظيمي بحيث تتضمن هذه المعايير الالتزام بتعاليم وأداب الدين الإسلامي ، ومراقبة الله والخوف منه ، الأمانة ، والأخلاق الحسنة ، إيمانه بدور الجامعات في المجتمع ، وغيرها من المعايير التي تحدد استقامته دينياً وتربوياً، وبحيث يكون أنموذجاً يحتذى به في المؤسسات الأخرى.

. القيام بتغيير الهياكل التنظيمية السائدة إلى هياكل تنظيمية عضوية بحيث تضمن إعطاء صلاحيات لكافة القيادات الإدارية بمختلف المستويات تمكنهم من إجراء تغييرات هيكلية وإجرائية أنياً وموفقياً طبقاً لضرورات الحد من أسباب وانعكاسات ظاهرة الفساد.

. تشكيل لجان متخصصة لوصف وتحليل الوظائف الإدارية بحيث تحدد فيه الحقوق والواجبات وتوضح دور كل وظيفة في مكافحة ظاهرة الفساد في المجتمع .

. إصدار الأنظمة والتعليمات والأدلة التي تحدد حقوق وواجبات الموظف وتحدد دوره في مكافحة الفساد داخل وخارج الجامعة .

. تصميم نظام لتنفيذ وتقويم ومتابعة دور كل موظف في مكافحة ظاهرة الفساد داخل وخارج الجامعة.

. تصميم خطة توضح فيه العلاقة بين العمل الأكاديمي والعمل الإداري ودور كلا منها في مكافحة الفساد.

. اعتماد جائزة للإداريين تسمى جائزة رئيس الجامعة تمنح لأفضل ثلاثة إداريين سنوياً وفق معايير علمية منها ، الأمانة ، دوره في مكافحة الفساد ، الجدية ... الخ ، وتقدر قيمتها بمبلغ (500000) خمسمائة ألف ريال وترقيته إلى درجة وظيفية أعلى من درجته المثبت بها.

. اعتماد جائزة لأعضاء هيئة التدريس تسمى جائزة رئيس الجامعة تمنح لأفضل ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس سنوياً وفق معايير علمية منها ، الأمانة ، دوره في مكافحة الفساد ، الجدية ... الخ ، وتقدر قيمتها بمبلغ (1000000) مليون ريال.

. اعتماد جائزة للطلبة تسمى جائزة رئيس الجامعة تمنح لأفضل طالب على مستوى كل كلية سنوياً وفق معايير علمية منها ، الأمانة ، دوره في مكافحة الفساد ، الجدية ... الخ ، وتقدر قيمتها بمبلغ (200000) مائتي ألف ريال مع ضمان توظيفه في كليته بعد تخرجه.

. إصدار قرار لتخصيص أسبوع في الجامعة سنوياً يسمى الأسبوع الجامعي لمكافحة الفساد يتم فيه عقد المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية لاستعراض إنجازات الجامعة في مكافحة الفساد وتقويمها وإبراز الأعضاء الفاعلين من منتسبي الجامعة مع ضرورة وضع لائحة خاصة تنظم ذلك.

3) وضع الآليات الخاصة بتطوير العمليات الأكاديمية من (تدريس وبحث علمي وخدمة مجتمع) وذلك من خلال قيام القيادات الأكاديمية في الجامعة والمجالس العلمية بعملية إعادة تصميم العمليات الأكاديمية بحيث تحدد دور كل عملية في مكافحة ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية وذلك كما يأتي:

#### أ) في مجال الأهداف العامة / الوظائف الأكاديمية:

الهدف/ الوظيفة المنفذون الدور المطلوب  
التدريس رئيس الجامعة ونوابه  
عمداء الكليات والمعاهد والمراكز ورؤساء الأقسام العلمية تصميم عمليتي التدريس والمناهج مع تضمينها مفردات وأساليب لمكافحة الفساد منها:

- وضع المعايير الخاصة بتصميم الخطط والبرامج الدراسية بجميع التخصصات .
- رسم السياسات الخاصة بتطوير العملية التدريسية .
- وضع المعايير العلمية لاختيار وتعيين أعضاء هيئة التدريس.
- إنشاء وحدة خاصة للكتاب الجامعي تزود الطالب بالكتب بدلاً عن الملازم .
- تصميم نظام لتقييم دور القائمين بالعملية التعليمية بحيث تتضمن دوره في مكافحة الفساد
- وضع الخطط الخاصة بتطوير طرائق التدريس وإقرارها في المجالس العلمية
- أعضاء هيئة التدريس بالإضافة إلى الدور الذي يقوم به في عملية التدريس ينبغي أن يمارس دوره في مكافحة الفساد من خلال :
- تصميم الخطط الدراسية للمقررات بحيث تضم في مفرداتها بعض المواضيع الخاصة بدور المقرر في مكافحة الفساد.
- تخصيص وقت في بداية كل محاضرة لا يزيد عن ( 15 ) دقيقة يوضح فيه دور الطالب في مكافحة الفساد.
- تكليف الطلبة بتنفيذ متطلبات المقررات بإجراء استطلاعات عن ظاهرة الفساد في مؤسسات المجتمع.
- يخصص بعض الأنشطة الخاصة بالمقررات حول دور الطالب في مكافحة الفساد.
- تحدد دور الطالب في مكافحة ظاهرة الفساد كمعيار من معايير تقويم أداء الطالب في المقرر الجامعي.
- إعادة تصميم المناهج الجامعية وطرائق التدريس بما يتناسب ودور الطالب في مكافحة الظواهر السلبية في المجتمع.
- غلبة الجانب العملي على النظري وربط ما يتعلمه الطالب في بيئته.
- اتباع طريقة الحوار وحل المشكلات الهادفة إلى تنمية التفكير الناقد والحر تجاه المشكلات الاجتماعية.

**الطلبة**

- قيامهم بإعداد مواضيع في كل مقرر جامعي عن دورهم في مكافحة الفساد ومناقشتهم له في القاعة الدراسية والخروج برؤية إجرائية عن هذا الدور تنمي تفكيرهم .
- وضع برامج تنمي في الطالب التركيز والانتباه والاستجابة والدافعية والتفاعل نحو دوره في مكافحة الفساد
- تدريب الطالب على وضع الحلول للمشكلات التي تواجهه بهدف تنمية دوره وتعويد له لوضع الحلول التربوية في مكافحة الفساد.
- المشاركة الفاعلة في الحوار والنقد البناء مع أستاذه وزملاءه في حل المشكلات الناتجة عن ظاهرة الفساد داخل القاعة.

**البحث العلمي رئيس الجامعة ونوابه**

- عمداء الكليات والمعاهد والمراكز ورؤساء الأقسام العلمية
- تصميم خطة بحثية في جميع الكليات والتخصصات تتضمن دورها في معالجة ظاهرة الفساد
- تخصيص الموارد المالية الكافية لتنفيذ الخطة البحثية.
- تشكيل لجان بحثية على مستوى الجامعة والكليات .
- إصدار مجلة علمية بحثية محكمة لنشر البحوث الخاصة بمكافحة الفساد.
- تحديد جائزتين علميتين لأفضل البحوث التي تعالج ظاهرة الفساد لأعضاء هيئة التدريس:
- الأولى تسمى جائزة رئيس الجامعة وتمنح لأفضل بحث على مستوى الجامعة. وتبلغ قيمتها مليون ريال وجهاز حاسوب محمول.
- الثانية تسمى جائزة عميد الكلية وتمنح لأفضل بحث على مستوى الكلية. وتبلغ قيمتها خمسمائة الف ريال وجهاز حاسوب محمول.
- تحديد ثلاث جوائز علمية لأفضل البحوث التي تعالج ظاهرة الفساد من قبل الطلبة هي : الأولى تسمى جائزة رئيس الجامعة وتمنح لأفضل بحث على مستوى الجامعة وتبلغ قيمتها خمسمائة الف ريال وجهاز حاسوب محمول.
- الثانية تسمى جائزة عميد الكلية وتمنح لأفضل بحث على مستوى الكلية. وتبلغ قيمتها ثلاث مائة الف ريال وجهاز حاسوب محمول.
- الثالثة تسمى جائزة رئيس القسم وتمنح لأفضل بحث على مستوى القسم وتبلغ قيمتها مائة الف ريال وجهاز حاسوب محمول.
- **أعضاء هيئة التدريس**
- -تقديم خطة بحثية من قبل أعضاء هيئة التدريس تتناول مواضيع البحث ذات العلاقة بمكافحة ظاهرة الفساد
- تصميم الخطط الدراسية للمقررات بحيث تتضمن مواضيع بحثية يكلف بها الطلبة أثناء دراستهم للمقررات
- -تنفيذ الخطة البحثية التي أقرت من قبل قيادات الجامعة والكليات والأقسام كلا بحسب تخصصه .
- ترجمة ونشر البحوث العلمية ذات العلاقة بظاهرة الفساد بالجامعات العربية والأجنبية.
- ربط بعض البحوث والدراسات الخاصة بالترقيات العلمية بموضوع ظاهرة الفساد.
- تأليف الكتب المتخصصة وتضمين موضوع دور التخصص العلمي في مكافحة ظاهرة الفساد.
- الطلبة -القيام بتنفيذ البحوث عن ظاهرة الفساد في كل مقرر دراسي واعتبار ذلك جزء من التقويم النهائي للمقرر .
- إشراك الطلبة في تنفيذ البحوث الخاصة بمكافحة الفساد التي تقوم بها الجامعة والكليات والأقسام وأعضاء هيئة التدريس بهدف تنمية قدراتهم البحثية.
- القيام بعمل قراءات وملخصات للكتب والدراسات التي تتناول موضوع ظاهرة الفساد بهدف تزويدهم بالمعلومات العلمية عن الظاهرة .
- **خدمة المجتمع رئيس الجامعة ونوابه**
- عمداء الكليات والمعاهد والمراكز ورؤساء الأقسام العلمية

- تصميم خطة تتضمن دور الجامعة في مكافحة ظاهرة الفساد في المجتمع بحيث تشمل التدريب ، الاستشارات العلمية والمؤتمرات والندوات والحلقات العلمية ، ومجالات التوعية الاجتماعية ، ودور منتسبي الجامعة في ذلك .
  - إنشاء كليات ومراكز علمية لتنمية المجتمع تهتم بإعداد وتدريب قيادات المؤسسات الاجتماعية وطلبة الجامعات ، بحيث يتم التركيز على موضوع ظاهرة الفساد.
  - تصميم الأنشطة الطلابية بحيث تكون فاعلة في جميع المؤسسات الاجتماعية .
  - التنسيق مع المؤسسات الاجتماعية لتقديم المساعدات البحثية ذات العلاقة بموضوع ظاهرة الفساد وذلك في مجالات تحليل البيانات ، استخدام المختبرات العلمية ، المشاركة في تصميم البحوث العلمية ، التدريب على إجراء البحوث العلمية
  - وضع الخطط التنسيقية مع المؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة وإشراكها في المجالس العلمية في الجامعات والكليات والمعاهد والمراكز والأقسام العلمية.
  - إصدار النشرات والصحف المتخصصة بدور الجامعة بمكافحة الفساد في المجتمع
  - أعضاء هيئة التدريس
  - المشاركة في اللجان والفرق البحثية والتدريبية التي تقوم بها المؤسسات الاجتماعية المتعلقة بظاهرة الفساد.
  - المشاركة بالمحاضرات والندوات والمؤتمرات والحلقات ذات العلاقة بظاهرة الفساد بالمجتمع.
  - ربط المقررات الدراسية التي يدرسونها بالأنشطة والفعاليات الاجتماعية ذات العلاقة بموضوع ظاهرة الفساد.
  - المشاركة في النشرات التثقيفية الخاصة بأفراد المجتمع ذات العلاقة بموضوع ظاهرة الفساد.
  - التعرف على الاتجاهات العالمية المعاصرة والاستراتيجيات والخبرات في مجال مكافحة ظاهرة الفساد وتزويد القيادات الجامعية والطلبة وأفراد المجتمع بها.
  - تصميم خطة تربط موضوع التدريب الصيفي للطلبة بمكافحة ظاهرة الفساد.
  - الطلبة -وضع برامج للتدريب الصيفي وتوزيع جميع طلبة الجامعات من مختلف الكليات والتخصصات على المؤسسات الاجتماعية كلاً بحسب تخصصه دراسة ظاهرة الفساد فيها.
  - وضع آليات لمتابعة عملية التدريب الصيفي للطلبة بحيث يقدم كل طالب تقريراً علمياً عن ظواهر الفساد في المؤسسة التي تدرب بها عن الدور الذي ينبغي أن يقوم به هو وقيادة الجامعة.
  - إشراك الطلبة في جميع الأنشطة والفعاليات الخاصة بظاهرة الفساد التي تمثلها المؤسسات الاجتماعية والأهلية .
  - تعويد الطلبة على تقديم رؤى علمية في مكافحة ظواهر الفساد في المؤسسات الاجتماعية ومناقشتها من خلال ندوات علمية على مستوى الأقسام في كل الكليات.
- في مجال الأنشطة الطلابية :**
- (ب) ينبغي على الجامعات وضع الخطط والبرامج الخاصة بالأنشطة الطلابية على مستوى الجامعة والكليات بحيث تتضمن دور الجامعة (القيادات ، الإداريين ، أعضاء هيئة التدريس ، الطلبة) في مكافحة الفساد في المؤسسات الاجتماعية وذلك من خلال الإجراءات الآتية:
- (١) تشكيل الاتحادات والجمعيات العلمية الطلابية على مستوى كل الأقسام العلمية وتفعيل دورهم في مكافحة ظاهرة الفساد.
  - (٢) تنظيم وإعادة التشريعات والقوانين واللوائح الخاصة بالأنشطة الطلابية .
  - (٣) قيام مراكز الإرشاد والتوجيه بوضع البرامج التربوية لتنمية وعي الطلبة ودورهم في المجتمع وخاصة دورهم في مكافحة ظاهرة الفساد.
  - (٤) وضع خطة تربوية للرحلات العلمية والترفيهية والتدريب الصيفي والزيارات بحيث يحتل موضوع ظاهرة الفساد حيزاً كبيراً فيها.
  - (٥) استثمار الأسابيع الطلابية والمؤتمرات العلمية في كل الكليات وتخصيص فعاليات تنمي دور منتسبي الجامعة في مكافحة ظاهرة الفساد
  - (٦) وضع مشاريع لإصدار النشرات والصحف والمجلات الحائطية والمطويات ؛ تتناول دور الجامعات بكافة منتسبيها في مكافحة ظاهرة الفساد.
  - (٧) تخصيص جدار حر في كل كلية يعبر عن دور منتسبي الجامعات في مكافحة ظاهرة الفساد



- 8) بأسلوب ناقد ومفيد بهدف تعزيز تنمية دور الطالب .
- 9) إقامة المراكز والمخيمات الصيفية في كل الجامعات وتناول دور الجامعات في مكافحة الفساد .
- 10) إصدار قرارات جامعية بتسمية مكافحة الفساد في المجتمع على كل فعالية طلابية ودفع يتم تخريجها من الجامعات كتسميتها مثلاً (دعوة مكافحة الفساد لعام 2010م) بالإضافة إلى تخصيص شعارات كل فعالية لمكافحة ظاهرة الفساد .
- 11) إصدار أنواط تحمل شعار كل جامعة تتضمن شعار لمكافحة الفساد يحملها جميع منتسبي الجامعات .
- 12) إصدار صحيفة تحمل اسم الجامعة تخصص لرصد فعاليات الجامعات في مكافحة الفساد .
- ت) إعادة تصميم النظام المالي في الجامعات : يتم إعادة تصميم النظام المالي للجامعات والكليات والأقسام والإدارات كون ذلك يعد العنصر الأساسي لإنجاح دور الجامعات في مكافحة ظاهرة الفساد؛ بحيث تشمل الآتي :
- 1- زيادة نسبة موازنات الجامعات في الموازنة العامة للدولة .
  - 2- زيادة نسبة موازنات الجامعات من القروض والهبات والمساعدات المحلية والدولية .
  - 3- التوسع في برامج التعليم علي النفقة الخاصة والتعليم المسائي والتعليم عن بعد وغيره .
  - 4- تخفيض النفقات العامة للدولة وتخصيص نسبة منها للجامعات .
  - 5- تمكين الجامعات من البحث عن موارد ذاتية أخرى .
  - 6- وضع كادر خاص للأعضاء هيئة التدريس والموظفين ؛ بحيث يشمل الأجور والحوافز والمرتبات والمزايا المالية الأخرى التي يتقاضونها في الجامعات العربية والدولية ، وذلك كي يتمكنوا من القيام بالمهام والأدوار المطلوبة منهم وتضمن لهم حياة مستقرة وبيئة عمل يبدعوا من خلالها بوضع الحلول الجذرية لظاهرة الفساد في الجامعة والمجتمع .
- خامساً: إعادة هيكلة الجامعات اليمنية أكاديمياً وإدارياً:
- مما لا شك فيه أن الجامعات اليمنية وفق هيكلتها الحالية غير قادرة على القيام بدورها في مكافحة ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية وفق هذه الرؤية التربوية مما يتطلب ضرورة إعادة هيكلتها كما يأتي:
- 1- على مستوى المجلس الأعلى للجامعات : يتم إعادة هيكلته ؛ بحيث يضم وزراء جميع الوزارات والخبراء في مجال التعليم العالي وممثلين عن القطاع الخاص وقيادات منظمات المجتمع المدني ، وذلك ضماناً لتفعيل دوره ومساعدات الجامعات على نجاح دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والظواهر الاجتماعية الأخرى .
  - 2- على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي : ينبغي إعادة تشكيلها ؛ بحيث يتم استحداث قطاع مكافحة الفساد ، وإعادة دورها بما يمكنها من تقديم الرؤى الخاصة بظاهرة مكافحة الفساد ومتابعتها لجميع الجامعات .
  - 3- على مستوى الجامعات اليمنية: ينبغي إعادة هيكلتها أكاديمياً وإدارياً وذلك على النحو الآتي :
- أ) في الجانب الأكاديمي: يتم إعادة هيكلتها على مستوى الجامعات والكليات والتخصصات بحيث تشمل التخصصات ذات علاقة مباشرة بحاجات المجتمع بكافة مجالاته وإنشاء كليات وتخصصات علمية ذات علاقة بتنمية المجتمع ، وتوزيع التخصصات جغرافياً على مستوى كل الجامعات بحيث لا يتكرر تخصص في أكثر من جامعة ، بهدف توفير الإمكانيات والجهود لدعم الجامعات بشرياً ومالياً ، والذي نلاحظه في واقع هيكلتها الحالية .
- التوسع في إنشاء مراكز البحوث والدراسات المتخصصة ، ومراكز الاستشارات العلمية والهيئات العلمية على مستوى كل الجامعات اليمنية ؛ بحيث تمكنها من المساهمة في مواجهة الظواهر السلبية ومنها ظاهرة الفساد .
- التوسع في إنشاء الجمعيات العلمية والأندية الثقافية لكل من أعضاء التدريس والإداريين والطلبة وتحديد المهام والأدوار المطلوبة بحيث يكون دورهم في مكافحة ظاهرة الفساد من الأهداف الرئيسية لها .
- الإعلان عن تشكيل فرق جماعات أصدقاء مكافحة الفساد من صفوف أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلبة في كل الجامعات اليمنية ؛ بحيث يكون الدور الأساسي لها نشر التوعية بخطورة الظاهرة في الجامعة والمجتمع .
- ب) في الجانب الإداري: ينبغي إعادة هيكلة الإدارة الجامعية ، والمجالس العلمية الجامعية بحيث تشترك قيادات مؤسسات المجتمع في عضويتها وذلك على النحو الآتي:



- إعادة هيكلة مجلس الجامعة بحيث يضم في عضويته القيادات المؤثرة في المجتمع والمشهود لها بالزاهة ، وأيضاً القيادات البارزة في المجالس المحلية بالمحافظات والقيادات البارزة في القطاع العام والخاص ؛ وذلك بهدف ربط الجامعة بالمجتمع وتفعيل دورها في مكافحة الفساد وضماناً لتحقيق الأهداف المرسومة.

- إعادة تشكيل المجالس العلمية الأخرى في الجامعة و مجالس الكليات والمراكز والمعاهد والأقسام العلمية ؛ بحيث تضم في عضويتها قيادات المؤسسات الاجتماعية وفق المنطقة الواقع بها كلا بحسب دوره في المجتمع فمثلاً مجلس كلية التربية يشترك في عضويته مدير مكتب التربية ومدير مكتب التعليم الفني ومكتب المالية ومكتب الخدمة المدنية وبعض الشخصيات الاجتماعية المؤثرة في المجتمع والمهتمة في مجال التربية والتعليم، ومجلس الأقسام ونوابهم أو من يمثلهم أعضاء في مجالس الأقسام العلمية.

- تشكيل مجلس يسمى الإدارة الجامعية برئاسة أمين عام الجامعة ومدراء العموم الإداريين وأمناء الكليات والجهات الإدارية الاجتماعية ذات العلاقة لمناقشة تفعيل الدور الإداري للجامعات في مكافحة ظاهرة الفساد ومتابعته بشكل مستمر ووضع الحلول والمعالجات الخاصة بذلك.

- إنشاء مجلس في الجامعات يسمى مجلس مكافحة الفساد يكون على مستوى الجامعة ومجالس فرعية على مستوى الكليات يهتم بوضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بتفعيل دور الجامعات والكليات بمكافحة الفساد ومتابعة تنفيذها وتقييمها وتصحيح الانحرافات التي قد تواجهها.

سادساً: تصميم برامج للإعداد والتدريب:

يتطلب تنفيذ الرؤية القيام بتصميم برامج تدريبية للعاملين بالجامعات اليمنية وقيادات المؤسسات الاجتماعية الأخرى وهذا يفرض على الجامعات اليمنية ضرورة القيام بتصميم البرامج الآتية:

1. برامج تدريبية خاصة بمنتسبي الجامعات اليمنية ( قيادات عليا، عمداء الكليات والمراكز والمعاهد ، رؤساء الأقسام العلمية ، أعضاء هيئة التدريس ، الإداريين ، الطلبة ) وذلك على تنفيذ الآليات والإجراءات والدور المطلوب من كل منهم لكي يتمكنوا من مواجهة ظاهرة الفساد بأسلوب فاعل والحد من الإخفاقات التي قد تواجههم.

2. برامج تدريبية لقيادات المؤسسات الاجتماعية الحكومية والأهلية لتعريفهم بالآليات الرؤية ودور الجامعات اليمنية بتقديم المعالجات للمشكلات الناتجة عن ظاهرة الفساد .  
سابعاً: تصميم نظام معلومات أكاديمية وإدارية بالجامعة:

ينبغي على الجامعات اليمنية تصميم نظام معلومات خاص بالجوانب الإدارية والأكاديمية عن طريق تبني وسائل تكنولوجيا المعلومات المعاصرة ( شبكات إنترنت ، أجهزة حاسوب ) وأيضاً عن طريق إعادة النظر في نظم الأرشيف والعلاقات العامة وتدعيم الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار لضمان تدفق أدق وأشمل وأحدث معلومات ممكنة إلى مراكز اتخاذ القرارات المعنية في وزارة التعليم العالي والجامعات مما يساهم في دقة التشخيص والعلاج لظاهرة الفساد في المؤسسة الاجتماعية .  
ثامناً: تصميم نظام للتنفيذ والتقييم والمتابعة:

لضمان تفعيل دور الجامعات اليمنية لمكافحة الفساد وفق الرؤية الحالية ، ينبغي على الجامعات تصميم نظام لتنفيذ كل الخطوات والإجراءات والآليات الموضحة بهذه الرؤية ؛ والقيام بعملية تقييم ومتابعة دقيقة ومستمرة لها وفق معايير علمية ، وذلك لضمان الحصول على ردود الفعل من البيئة الداخلية والخارجية للجامعات عن تفاصيل وخطوات: عملية تشخيص أسباب وانعكاسات ظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية ، عملية تحديد الإجراءات الوقائية والعلاجية ، عملية تنفيذ الخطوات والإجراءات ، وإدخال التعديلات المطلوبة على تلك الخطوات والعمليات الموضحة بهذه الرؤية وفق ما تتطلبه التغيرات البيئية الداخلية والخارجية للجامعة.

تاسعاً: متطلبات تطبيق الرؤية التربوية (التوصيات).

لتطبيق الرؤية التربوية وتحقيق دور الجامعات في مكافحة ظاهرة الفساد في المؤسسات

الاجتماعية فإن الباحث يوصي بتوفير المتطلبات الآتية:

1. تشكيل مجلس أعلى يسمى المجلس الأعلى لتنمية دور الجامعات اليمنية لمكافحة الفساد مكون من ممثلاً عن رئاسة الجمهورية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الهيئة العليا لمكافحة الفساد ، الهيئة العليا للتوعية ، وزارة الخدمة المدنية والإصلاح الإداري ، وزارة المالية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، ممثلاً عن الأجهزة الرقابية ، ممثلاً عن السلطة القضائية ، رؤساء الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية ، ممثلاً عن منظمات المجتمع المدني ، ممثلاً عن القطاع الخاص ويمارس العديد من المهام ذات العلاقة بدور الجامعات اليمنية في مكافحة ظاهرة الفساد ومنها:-

(أ). تحديد معالم الإرادة السياسية والاجتماعية حول مكافحة الفساد بالمجتمع.  
(ب). إصدار التشريعات والقوانين واللوائح التي تنظم دور الجامعات في مكافحة الفساد وفق ما أشارت إليه الرؤية المقترحة في هذا البحث.

(ج). اقتراح السياسات والاستراتيجيات الخاصة بتنمية دور الجامعات اليمنية في مكافحة الفساد.  
(د). تحديد المنطلقات الرئيسية للتوعية والتثقيف لكافة قيادات المؤسسات الاجتماعية بأهمية دور الجامعات في مكافحة الفساد.

(هـ). إقرار إعادة هيكلة الجامعات اليمنية أكاديمياً وإدارياً وفق ما أشارت إليه الرؤية التربوية في هذا البحث .  
(و). اقتراح الآليات التنفيذية الخاصة بعملية التنسيق بين الجامعات والمؤسسات الاجتماعية الرامية لضمان نجاح دور الجامعات في مكافحة الفساد.

(ز). وضع هيكل خاص للأجور والمرتبات والمكافآت والحوافز للعاملين بالجامعات اليمنية (أعضاء هيئة تدريس + موظفين) وبما يمكنهم من تادية مهامهم وتنفيذ متطلبات الرؤية في هذا البحث.  
(ح). تقييم ومتابعة دور الجامعات بشكل مستمر في مكافحة ظاهرة الفساد ووضع المعالجات اللازمة للمعوقات التي تواجهها .

(ط). قيام الجامعات اليمنية بوضع الخطط التنفيذية لتطبيق آليات وإجراءات الرؤية التربوية المقترحة في هذا البحث ومنها:

- عقد الورش العلمية لتطوير البرامج والخطط الدراسية بجميع التخصصات العلمية في ضوء خطوات ومتطلبات الرؤية التربوية في هذا البحث.
- تصميم البرامج التوعوية والتدريبية لجميع منتسبيها حول آليات وإجراءات الرؤية التربوية في هذا البحث حتى يتمكنوا من تطبيقها وتنفيذها بدرجة عالية من الكفاءة.
- تخصيص مقرر كمطلب جامعي يسمى التربية ومكافحة الفساد يدرس لجميع التخصصات العلمية بالجامعة.
- إعادة توصيف وتحليل الوظائف الإدارية والأكاديمية بما يتوافق مع آليات ومتطلبات هذه الرؤية.
- وضع المعايير العلمية في اختيار وتعيين القيادات وأعضاء هيئة التدريس والموظفين في ضوء دراسة تقييمية للواقع والآلية المقترحة.
- تصميم المعايير العلمية الخاصة بتقويم ومتابعة الآليات والإجراءات والمتطلبات التي أشارت إليه الرؤية في هذا البحث.
- تصميم نظم المعلومات العلمية والأكاديمية
- قيام وزارة التعليم العالي والجامعات اليمنية بالتنسيق مع الهيئة العليا للتوعية ووسائل الإعلام المختلفة بوضع آلية لإبراز دور الجامعات في مكافحة ظاهرة الفساد والأنشطة المصاحبة لذلك.
- يقترح الباحث القيام بإجراء الدراسات والبحوث الميدانية لهذه الرؤية ومنها:

1. دراسة ميدانية لمعرفة اتجاهات قيادات المؤسسات الاجتماعية نحو فاعلية الرؤية التربوية لتطوير دور الجامعات اليمنية في مكافحة الفساد.
2. دراسة ميدانية لتقويم كفاءة أداء الجامعات اليمنية في مكافحة ظاهرة الفساد في ضوء الرؤية المقترحة لهذا البحث.

## المراجع

- 1- القرآن الكريم
- 2- الفهداوي ، فهمي خليفة ( 2001): الإدارة في الإسلام \_ المنهجية والتطبيق والقواعد، ط 1 ، دار المسيلة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن.
- 3- الكبيسي ، عامر(1994): الإدارة العربية الإسلامية فكرا وتطبيقا، دار الكتب ، بغداد ، العراق.
- 4- شلتوت ، محمد(1980): الإسلام عقيدة وشريعة ، ط10 ، دار الشروق، القاهرة ، مصر.
- 5- العبادي ، هاشم فوزي دباس وآخرون (2008): إدارة التعليم الجامعي - مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر ، ط1 ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
- 6- الدوري ، حسين (2001): التخطيط بالتطوير الإبداعي في الجامعات العربية ، مجلة المنتدى للفكر العربي ، الموصل ، العراق.
- 7- النعيمي ، محمد عبد العال ( 2001): الجامعات وتحديات العولمة ، ورقة عمل مقدمة إلى المنتدى الفكري للمواصفات العالمية للجامعات ، الموصل ، العراق.
- 8- السنبل ، عبد العزيز بن عبدالله ونور الدين محمد عبد الجواد (1993): الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربي ، في مجال خدمة المجتمع ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، السعودية.
- 9- الأعرجي ، عاصم وعامر الأعرجي (2006): دور الجامعة البحثي إزاء الفساد الإداري اللاخطي \_ دروس من التجربة العربية ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، عدد 47 ، عمان ، الأردن.
- 10- عربية ، زياد (2000): الفساد - أشكاله ، أسبابه وأثاره السلبية ، مجلة الرائد العربي ، السنة 17 ، الربع الرابع .
- 11- الكبيسي ، عامر ( 2000): الفساد الإداري - رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة ، المجلة العربية للإدارة ، مجلد 20 ، عدد 1 .
- 12- الشامي ، احمد محمد(2007): الفساد الإداري في وحدات الخدمة العامة - مفهومه ، قياسه ، مظهره ، تكلفته على المجتمع ، الطرق وأساليب مكافحته، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السابع للقادة الإداريين ، المنعقد في صنعاء خلال الفترة 26-28 نوفمبر 2007م المعهد الوطني للعلوم الإدارية ، صنعاء ، اليمن.
- 13- محمد، عبد اللطيف مصلح ( 2007): تفعيل الدور الرقابي لمكافحة الفساد الإداري ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السابع للقادة الإداريين ، المنعقد في صنعاء خلال الفترة 26-28 نوفمبر 2007م المعهد الوطني للعلوم الإدارية ، صنعاء ، اليمن .
- 14- حجازي ، المرسي السيد(2001): التكاليف الاجتماعية للفساد ، المستقبل العربي ، بيروت ، لبنان.
- 15- العريفي ، منصور محمد اسماعيل (2007): السلوك التنظيمي ، ط1 ، مركز الأمين للنشر والتوزيع ، صنعاء ، اليمن.
- 16- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة (2006): دور الجهاز في حماية الأموال العامة ومكافحة الفساد ، ورقة عمل مقدمة للورشة المنعقدة في إطار برنامج التعاون اليمني الألماني لمكافحة الفساد والمتعلقة بسبل تعزيز قدرات السلطات المختصة بالفحص والتحري والتحقيق والبت في قضايا المال العام ، خلال الفترة من 5-9 إبريل 2006م صنعاء ، اليمن.
- 17- أماني ، غانم (1999): الجهود الدولية لمكافحة الفساد ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، مصر.

- 18-الصالح ، صبحي (2006): الفساد الإداري من منظور العولمة – الآثار المالية والاقتصادية ، مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بتصرف من موقع (www.adhwaa.org) .
- 19-محسن ، صالح يحيى(2005): خارطة الفساد في اليمن وأطرافه النافذة ، دراسة ميدانية أخذت من الإنترنت (www.al-tagheer.com) .
- 20- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ( 2000): القرار الجمهوري رقم ( 17 ) لسنة 1995م بشأن الجامعات اليمنية وتعديلاته بالقانون رقم (30) لسنة 1997م وتعديلاته بالقانون رقم (32) لسنة 2000م ، صنعاء ، اليمن.
- 21-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2007): القرار الجمهوري رقم (32) لسنة 2007م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات اليمنية، صنعاء ، اليمن .
- 22- الحاج، أحمد علي (2005): التعليم اليمني جنور تشكله واتجاهات تطوره، دار الشوكاني للطباعة والنشر، صنعاء – اليمن.
1. Caiden, Gerald E., et. Al.(2001):Where Corruvtion Lives, Kumarian Press, NY
  2. Chirkova, Elena(2004):Transparency International Corruptiom Perception Indice 1995-2004, CPI1995-2004.,xis, 25Oct. 2004.
  3. Collins. Gamie, et, al.(2004):Academy of Management Proceedings, PA. 1 , 6.P, 1 chart, Abstract.
  4. Demidov, Boris(2004): Corruption Perception Index of Transparency nowundermines ref efforts in the developing world,http: www.tiri-org/documents/SPI-press-release,pdf, 20 Oct.
  5. Doig, Alan, Mclvor, Stephanie, Teobald, Robin(2006):Numbers, Nuances, and Moving Targets: covering the use of corruption indicators or descriptors in assessing state development, International Review of Administrative Sciences, VOL 72.
  6. Beattie(2001):Assessment in higher education. Journal of the Programmer, VOL.7 no.3.
  7. Shattov, M.(2001):The university of The Future of the programmed on instit on management in higher Education, jul, vol. 7, no.2. http:www.bab.com